الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences commercial

جامعة خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علـوم التجارية

الموضـــــــــــــــوع

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات

– دراسة حالة الجزائر 2000-2020-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبين:
- خشعي دنيا

الأستاذ المشرف:
خوني رابح

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	محدة ناصر	استاذ محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	خوني رابح	أستاذ التعليم العالي	مقررا	**جامعةبسكرة**
3	حمودي دلال	استاذ محاضرأ	مناقشا	**جامعةبسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

"يرفعاللهالذينامنوامنكموالذينأوتواالعلمدرجاتواللهبماتعملونخبير"

{سورةالمجادلةالآية 11}

صدق الله العظيم

إهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع.

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى اما بعد:
الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

مهداة

الى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما وادامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من اخوة واخوات الى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم سمية. ليليا. عصماء. مريم. جويدة.فطيمة. نجاة

الى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

الى كل قسم العلوم التجارية وجميع دفعة 2023 جامعة محمد خيضر بسكرة

الى كل من كان لهم أثر على حياتي والى كل من احبهم قلبي ونسيهم

دنيا

شكر وتقدير

مصداقا لقوله تعالى: " **وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ** "صدق الله العظيم.

ولقد حثنا الله عز وجل على الشكر إذ قال: "واشكروني ولا تكفرون" واقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال: "الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها".

نتقدم بالشكر الجزيل إلى من ساهم من قريب ومن بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع، نشكر الأستاذ المشرف«**رابحخوني** »الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة وكان عونا وسندا في كل وقت.

إلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم جزآهم الله خيرا

إلى كل من ساعدنا من زملاء في هذا العمل المتواضع

ولو بالكلمة الطيبة

نشكر جميع من كان بمثابة الدعم المعنوي لإتمام هذا العمل

شـكرا

ملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تنويع هيكل الصادرات. فقد أصبح لهذه المؤسسات دور بارز في الاقتصاديات الحديثة وقد تطورت هذه الأهمية خلال السنوات الأخيرة لتصبح وسيلة للتنمية في العديد من دول العالم، ولا سيما خلال مرحلة إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أكدت أهمية الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي وتوليد الدخل الوطني، نظرًا لأنها جزء أساسي من الهيكل الصناعي الذي يستند عليه العديد من الدول التي نجحت في تعزيز صادراتها. يُعتبر تنويع الصادرات غير النفطية في الدول المصدرة للنفط عنصرًا أساسيًا يدعم النمو الاقتصادي، وتسعى الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط إلى تنويع هيكل صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب تأثيرات الأزمات الاقتصادية. وتقوم بذلك من خلال وضع استراتيجية لترقية الصادرات تشمل مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الأداء التصديري، بالإضافة إلى إنشاء إطار مؤسسي لتأهيل وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين الجودة والتنافسية واختراق الأسواق الخارجية وتجاوز الاعتمادية الحصرية في التصدير

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنويع هيكل الصادرات، استراتيجية ترقية الصادرات.

Abstract:

This study sheds light on the importance of small and medium-sized enterprises (SMEs) and their contribution to diversifying the structure of exports. These enterprises have gained significant relevance in modern economies, and their importance has evolved in recent years, becoming a means of development in many countries, particularly during the post-World War II reconstruction phase. The study emphasizes the significance of relying on the SME sector for achieving economic growth and generating national income, as they form an essential part of the industrial structure that many successful exporting countries rely on. Diversifying non-oil exports in oil-exporting nations is considered a fundamental element supporting economic growth. The Algerian government, as a developing country and an oil exporter, strives to diversify its export structure and avoid relying on a single product to mitigate the impacts of economic crises. This is pursued through the formulation of an export promotion strategy that encompasses various methods and measures aimed at enhancing export performance. Additionally, it involves establishing an institutional framework to enhance the quality, competitiveness, penetration of foreign markets, and moving away from exclusive reliance on export dependence.

Keywords: small and medium-sized enterprises, diversifying export structure, export promotion strategy.

إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص	
قائمة المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال البيانية	**VI**
مقدمة	**أ– هـ**
الفصل الأول: الإطار النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع الصادرات	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**3**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**3**
المطلب الثاني: اهميةودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**8**
المطلب الثالث: تصنيفاتوخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**11**
المبحث الثاني: التنويعالاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**18**
المطلب الأول: اساسياتالتنويع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**18**
المطلب الثاني: استراتجيات التنويع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**20**
المطلب الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**23**
المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير	**25**

المطلب الأول: اهمية التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**25**
المطلب الثاني: استراتجيات التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**27**
المطلب الثالث: مشاكلودوافع التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**30**
خلاصة الفصل	**34**
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2020	
تمهيد	**36**
المبحث الأول: دورالمؤسسات صغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2020	**37**
المطلب الأول: تطور وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**37**
المطلبالثاني :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني	**44**
المبحث الثاني: تطور هيكل صادرات مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2020	**49**
المطلب الأول: تطور حجم الصادرات الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	47
المطلب الثاني: دراسةوضعية هيكل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	51
المبحثالثالث:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيتنويع الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2020	56
المطلب الأول: دراسة مؤشرات تنويع الصادرات للفترة 2000-2020	56
المطلب الثاني: مساهماتالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات القطاعات البديلة	60
خلاصة الفصل	**65**
خاتمة	**66**

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريف الولايات المتحدة الامريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**7**
02	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**7**
03	تعريف بلدان جنوب شرق اسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**8**
04	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2000-2004	**38**
05	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2005-2011	**39**
06	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة2012-2016	**40**
07	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة2017-2020	**41**
08	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة 2000-2020	**42**
09	تطور تعداد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**45**
10	تطور القيمة المضافةللفترة 2000-2020	**46**
11	تطور الناتج المحلي للفترة 2000-2020	**47**
12	تطور قيمة الصادرات الجزائرية للفترة 2000-2004	**49**
12	تطور قيمة الصادرات الجزائرية للفترة 2005-2011	**50**
14	تطور قيمة الصادرات الجزائرية للفترة 2012-2016	**50**
15	تطور قيمة الصادرات الجزائرية للفترة 2017-2020	**51**
16	التوزيع الجغرافي للصادرات حسب الدول المستوردة 2000-2020	**51**
17	اهم المواد المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2000-2005	**53**
18	اهم المواد المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2012-2016	**54**
19	اهم المواد المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013-2020	**55**
20	مؤشر تنويع الصادرات وفق مؤشر هرشمانعرفندل للفترة 2000-2005	**57**

21	مؤشر تنويع الصادرات وفق مؤشر هرشمانعرفندل للفترة 2006-2012	**58**
22	مؤشر تنويع الصادرات وفق مؤشر هرشمانعرفندل للفترة 2013-2020	**59**
23	الصادرات الصناعية للفترة 2000-2005	**60**
24	الصادرات الصناعية للفترة 2006-2011	**60**
25	الصادرات الصناعية للفترة 2012-2016	**61**
26	الصادرات الصناعية للفترة 2017-2020	**61**
27	الصادرات الفلاحية للفترة 2000-2005	**62**
28	الصادرات الفلاحية للفترة 2011-2016	**62**
29	الصادرات الفلاحية للفترة 2012-2016	**62**
30	الصادرات الفلاحية للفترة 2017-2020	**63**

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	لتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةحسب المناطق فترة 2005-2011	43
02	معامل جيني	56

مقدمة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في تنويع هيكل الصادرات بالنسبة للدول المتقدمة علىعكسها فى الدول النامية خاصة الدول العربية منها، فرغم المجهودات المبذولة من السلطات الاقتصاديةالعمومية فى تفعيل علاقة هذه المؤسسات الجزائرية بالتصدير ان الجزائر من بين الدول التي لم تعطى إهتماما لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبقيت تعتمد بشكلكبير على قطاع الطاقة وخصوصا المحروقات الذي يشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة والمحرك الوحيدللإقتصاد الوطني، ولكنه فيالأونة الأخيرة بدأ تزايد إهتمام الحكومة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علىخلفية تهاوي أسعار المحروقات ووصولها لمستويات منخفضة جدا هذا ماجعل الدولة تفكر بحلول عاجلة للخروجمن هذه الوضعية، وهو ماجعلها تتجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكلها أمل من أجل تنويعالإقتصاد والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، ويظهر ذلك جليا من خلال توفير هيئات ووضعإجراءات تساعد على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تساهم بشكل فعال في الإقتصاد الوطني ، ومحاولةالاستغناء التدريجي عن قطاع المحروقات.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت في وقتنا الحالي أساسا لتنميةالاقتصادية والاجتماعية في كثير من البلدان، وهذا عن طريق المساهمة بشكل فعال في تحسينالمؤشرات الاقتصادية الكمية وتوفير فرص العمل وتوسيع الصادرات، إضافة إلى ذلك فهي تساعد عمى تشجيع الاستثمارات المحمية وجذب للاستثماراتالأجنبية ومنهإستقطاب للعملات الصعبة

1. إشكالية الدراسة

يمكن تلخيص الإشكالية المطروحة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ✓ ما مدى مساهمةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات في الجزائر؟

ومن الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هلتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات على المستوى الدولي؟
- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

2. الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات السابقة يتم صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات على المستوى الدولي.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ولو بشكل متواضع ومحدود.

3. اسباب اختيار دراسة:

إن اختيار هذه الدراسة: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات (دراسة حالة الجزائر من2000/ 2020) :يعودإلى بمجموعة منالأسباب

- ✓ الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع، بالإضافة إلى محاولة تطبيق بعض المعارف الشخصية العمليةوالنظرية.
- ✓ لكون هذا الموضوع يقع في قلب التخصص بحيث نربط من خلاله المنظومة المؤسساتية بأحد أهم مرتكزاتتطبيق التنمية المستدامة آلا وهي تنويع الصادرات.
- ✓ الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة خلال الآونة الأخيرة؛

- ✓ المشاكل المتعددة التي عرفتها محل الدراسة والتي نشئت عنها آفات اجتماعية واختلالات هيكلية لم تكن موجود في السابق والتي تستوجب إيجاد حلول لجذور هذه المشاكل من خلال الاهتمام بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4. أهمية الدراسة:

يعد موضوع البحث ذو أهمية بالغة باعتباره يتناول قطاعا اقتصاديا مهما يتمثل في قطاع المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة والدور الذي أصبح يؤديه في العديد من الاقتصاديات التي تبنته كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية، حيث يساهمفي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وتوفير مناصب التشغيل، وخلق الانسجام والتكامل في تركيبة النسيج الاقتصاديبالإضافة إلى مساهمته في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الأقاليم من جهة، ومن جهة أخرى يمكن اعتبارهبديلا لترقية وتنويع الصادرات خاصة في الاقتصادات النفطية .قصد تعزيز قدراتها على الصمود أمام المنافسة المحليةوالدولية

5. **أهداف الدراسة**؛تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- الإجابة على التساؤلات الفرعية ودراسة الفروض المقدمة لإثبات صحتها أو بطلانها
- إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة واقع وتطورها في الجزائر؛
- إلقاء نظرة حول واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات،
- معرفة مدى صحة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو زيادة الصادرات خارج المحروقات

6. حدود الدراسة:

حدود موضوعية: تمت الدراسة حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود مكانية: تمت الدراسة الميدانية على واقع الجزائر.

الحدود الزمنية: تمت الدراسة في الفترةالممتدةما بين 2000-2020

7. منهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوعوالإجابة عن الإشكالية الرئيسية، اعتمدنا عن المنهج الوصفي بالنسبة للجز ء النظري من خلالاستخلاصه منالدراسات السابقة والكتب والمقالات العلمي المجلاتوالمداخلات، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج دراسةالحالة،وذلك دراسة وتحليل واقعالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائروالذي ارتأينا انه من خلاله يمكننا التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع أكثر من خلال دراسة حالة الجزائر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمفترة 2000الى غاية 2020.

8. صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت، نظرا للمدة الممنوحة من طرف الإدارةالتي كانت غير كافية لتقديم الدراسة على أكمل وجه وأحسن صورة ممكنة بالإضافةإلى عدم إمكانية التعمق بالموضوع أكثر.
- صعوبة إسقاطالجوانب النظرية على الواقع التطبيقي.
- صعوبة الحصول عل مراجع متعلقة بالموضوع.

9. الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تم توظيفهافي هذا الموضوع ما يلي

الدراسة الاولى: عثمان لخلف: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة "حالةالجزائرأطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003- "،2004

قامت هذه الدراسة على محاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك تحديد أسبابالاهتمام بها في اقتصاديات الدول، . والدور الذي تلعبه في تنميتها، كما تناولت أثر التحولات الاقتصاديةالعالمية على المكانة التي تحتلها هذه المؤسسات، بدراسة قدرتها التنافسية في ظل العولمة وما تتركهمن أثار واضحة على تطورها وبقائه ، والبحث في مختلف السياسات التي انتهجتها مجموعة منالتنظيمات والتجمعات الاقتصادية، وتجارب بعض الدول في أساليب تطويرها وترقيتها، كما تناولتالدراسة واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والدور الاقتصادي والاجتماعيلهذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير ركزت الدراسة على سياسة تنمية وأساليب دعموتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التركيز على دراسة مدى تأثير الإطارالتشريعي والمؤسساتي على تنظيم وتأطير هذه المؤسسات ودراسة مختلف السبل والإجراءات المعتمدة

الدراسة الثانية: غبولي أحمد: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة حالة الوكالةالوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، -2010 2011 .تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة، إلى إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تحديد المعايير المستخدمة لتعريف هذه المؤسسات، واستعراض تعاريف بعض الدول والهيئات الدولية،ثم تطرق إلى خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أشكالها وأسباب نجاحها وفشلها، ثم قامبتحديد الأهمية الاقتصادية لهذا النوع من المؤسسات والمشاكل والتحديات التي تواجهها، ثم تطرق إلىالتطور التاريخي والتشريعي للمؤسسات الصغيروالمتوسطة، ثم تطرق إلى مختلف هياكل الدعمالمسخرة من طرف الدولة لصالح هذه المؤسسات، ثم تطرق إلى الإطار النظري للتأهيل وخلفياته فيالجزائر، من خلال التطرق إلى مفهوم التأهيل وإستراتيجياته الملائمة، ثم قام بعرض برامج دعمالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمتمثلة في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية فيالجزائر، الدعم الأورو متوسطي الموجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .وأخيرا قام بتحليل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تنفيذ

هذا البرنامج من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الدراسة الثالثة: نسيمة سابق بعنوان اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي دارسة قياسية على -الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000- 2014)رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

حيث تنطلق هذه الدراسة من إشكالية حقيقية حول :كيف يمكن للمؤسسات .اقتصاد مالي، جامعة باتنة1 ، 2015— 2016 الصغيرة و المتوسطة المساهمة في تنويع هيكل الصادرات ؟وقد هدفت هذه الدراسة إلى: إظهار العلاقة بين الإستثمارفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنموالإقتصادي وكذلك توضيح أن الإستثمارفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن له وبشكل وقد توصلت هذه .كبير أنيساعد على تحريك عجلة النمو الإقتصادي باستخدام منهجية الأسلوب التحليلوالإستقرائيفي الجانبالتطبيقي

الدراسة إلى نتائج من أبرزها ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر المحرك الأساسى للتنمية الإقتصاديةوالإجتماعية، حيث أنها ساهمت فيتطوير العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية، ولطالما إعتبرت قطاعا إستراتيجيا يساهم فى القضاءعلى العديد من المشاكل والعراقيل الإقتصاديةوالإجتماعية، باعتبارها تلعب دورا حيويا فىالإقتصادالوطنى أكبر مما تؤديه المؤسسات الكبيرة.

10.هيكل الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة تم تقسيم العمل إلى فصلني كالأتي:

- الفصل الأول: من خلال هذا الإطار النظري الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث إذ نتناول في المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إبراز تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف هياكلها التنظيمية من جهة ومن جهة أخرى في المبحث الثاني يكون تحت عنوان: التنويع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق إبراز مكانة التنويع الاقتصادي وصولا إلى مؤشرات و استراتجيات التنويع .أما في المبحث الثالث تحت عنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير والذي نتطرق فيه إلى: اسس التصدير و استراتجياته وصولا الى مشاكل و دوافع التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الفصل الثاني: خصصناه الدراسة التحليلية لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع هيكل الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2020 اذ تناول المبحث الاول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري اما المبحث الثاني يضم تطور هيكل الصادرات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة اما بالنسبة للمبحث الثالث فهو عن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الصادرات في الجزائر .

الفصل الأول

تمهيد

يتمتع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية في الاهتمام من طرف الدول، حيث ركزت عليه في انطلاقتها التنموية، وذلك لقيام هذه المؤسسات بالدور الحاسم في توسيع النشاط الاقتصادي وتنوعه، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، ومن الواضح أنها تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية في معظم البلدان، سواء من حيث العدد أو العمالة. وعلى الرغم من توافق في الآراء بين الباحثين حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،إلا أنه لا يزال هناك إشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريف موحد لها .

ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التصدير

المبحث الاول :ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنحاول في هذا المبحث التطرق لإشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم بناءنظرة عامة عن هذه المؤسسات من خلال إبراز مختلف التعاريف المتعلقة بها وفي الأخير نتطرق إلتحديد أهم خصائصها.

المطلب الاول: مفهوم المؤسسات الصغير و المتوسطة

تحمل عبارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مضمونها مفهوم الحجم ,و قد اختلف هذا المفهوم من دولة لاخرى "وحتى داخل الدولة الواحدة " نظرا لاختلاف المعايير المستند اليها في تحديد الحد الفاصل بين مختلف احجام المؤسسات .

قبل الخوض في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، البد من توضيح مجموعة من النقاط :

اولا – **أهمية تحديد التعريف**:لتحديد تعريف واضح وشامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص (فتيحة، 2003)

- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ذلك الأساس في كل دولة.
- حصر مشاكل كل مجموعة وتحديد طر ق عالجها.
- تقييم ما يمكن أن تقدمه كل مجموعة في الاقتصاد القومي، لتحديد أ هم المساعدات و الدعم المناسب لكل منها على ذلك الأساس.
- محاولات التوفيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الجهات المساعدة لها.
- توضيح كيفية التعامل مع جهات التمويل المعنية بهذه المؤسسات.
- المقارنة بين حجم و نتائج هذه المؤسسات مع مؤسسات أخرى .

ثانيا – صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انتحديد تعريف أو مفهوم واضح و دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خطوة رئيسية في طريق معالجة هذا الموضوع، و ذلك لما يمثله من أهمية في محاولة توضيح و تحديد مختلف المعالم و المحددات التي يأخذ بها في تصنيف هذا النوع من المؤسسات في المحيط الاقتصادي، حيث لا يزال موضوع تحديد مفهوم شامل و دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يشكل موضع اختلاف بسبب التباين الموجود في النشاط الاقتصادي من دولة لأخرى، و مكانة هذه المؤسسات في السياسة التنموية لهذه البلدان (عجيمة، 1988، صفحة 21)، و من ثم و قبل الوصول إلى ذلك التعريف البد من إبراز أهم المعوقات التي تقف أمام محاولات وضع هذا التعريف المشترك في الاقتصاد العالمي ككل، و يمكن حصر أهم هذه الصعوبات في ما يلي :

1- **اختلاف درجة النمو الاقتصادي :**

باستطاعتنا القول أن معيار النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية الضرورية للحكم على التقدم و التخلف الاقتصادي ألي دولة كانت، حيث لا يخفى أن العالم ينقسم من ناحية النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة تتمتع بنمو اقتصادي كبير، و دول متخلفة اقتصاديا تتمتع بنمو اقتصادي بطيء، و بالتالي تصعب عملية المقارنة بين مؤسستان تنشطان في نفس الاتجاه لدولة تنتمي إلى الصنف الأول و أخرى تنتمي على الصنف الثاني، و ذلك لكون المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في بلد متقدم يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في بلد نامي (رابح خوني، 2003) ، و ذلك بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها و عدد العمال الموظفين فيها ، ومن ثم فإن اختلاف اقتصاديات الدول في العالم يشكل صعوبة في إعطاء تعريف موحد.

2- **اختلاف النشاط الاقتصادي :**

تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه و باختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات. فعند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي وأخرى تنتمي إلى القطاع التجاري، تتضح الاختلافات فبينما تحتاج المؤسسة الصناعية إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات...، فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك إذ تحتاج إلى العناصر المتداولة من مخزونات البضائع... لان نشاطيا يرتكز عمى عناصر دورة الاستغلال كما تستخدم المؤسسة الصناعية عدد كبير من العمال، قد تستغني عنه المؤسسة التجارية، أما عمى مستوى التنظيم الداخلي فإن طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرارات عمى عكس المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط... . ولهذا يمكن اعتبار المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة بحكم حجم استثماراتها وعدد عماليا وتعقد تنظيميا مع مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة. إذن من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (اللاوي، 2017، صفحة 20)

3- **اختلاف فروع النشاط الاقتصادي :**

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثال إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعية التمويلية وكل منيما يضم عدد من الفروع الصناعية منيا المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيميائية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبهنشاطيا فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم فهذه الاخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة (الوهاب، 2019، صفحة 11)

ثالثا – معايير تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد تعريف لل مؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وذلك حسب الهدف من التعريف، إلا أن كل هذه المعايير تدور حول اتجاهين أساسيين يعتبران مفتاح تعريف هذه المؤسسات، (رشدي، 2006، صفحة 41)وهما :الاتجاه الكمي و الاتجاه النوعي، وسنحاول توضيح هذين الاتجاهين :

1- **الاتجاه الكمي:**تم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس واعتمادا على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، والتي نذكر منها :

معيار حجم العمال: يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما وشيوعا وذلك لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف البلدان وبين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمال في المشروع، ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار:

- البساطة في التطبيق ؛
- السهولة في المقارنة؛
- الثبات النسبي؛ (الناصر، 2011، صفحة 3)

معيار رأس المال المستثمر: كثيرا ما تعتمد المشروعات الصناعية على هذا المعيار في تحديد حجمها، حيث أنها تعتبر المؤسسة كبيرة إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا، و صغيرة و متوسطة إذا كان صغيرا نسبيا، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

معيار العمالة و رأس المال (المعيار المزدوج) :هناك من الدول من تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة (سالفة الذكر) على معايير أخرى مزدوجة(معيار العمالة و رأس المال) ، تعتمد هي الأخرى في تحديد المشروعات الصناعية و التجارية المختلفة، و ذلك من خلال الجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة و رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة .

معيار حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج :عادة ما يستخدم هذا المعيار للتمييز بين المؤسسة الصغيرة و الكبيرة و خاصة الصناعية منها، و ذلك ألن المؤسسة التجارية والخدماتية أو المؤسسة المتعددة المنتجات، لا يمكنها الاعتماد على هذا المعيار لصعوبة تقييم المخرجات، فضال عن أن معيار قيمة الإنتاج يعيبه تأثر القيمة بالأسعار، و هذا ما قد ينتج عنه في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار النتائج المضللة

–القيمة المضافة :يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسطية المشتراة من الغير، و يمكن أن يطبق هذا المعيار في مجال النشاط الصناعي في حين لا يمكن استعماله للمقارنة بين الأنشطة و القطاعات المختلفة

–قيمة المبيعات :يمكن اعتبار هذا المعيار صالح للتطبيق على جميع نشاطات المؤسسة، حيث عادة ما يستخدم للتميز بين أحجام المؤسسات، و بالتالي يتطلب الأمر توفر المعلومات الدقيقة عن المبيعات السنوية للمؤسسات، و هو ما يتعذر في بعض الأحيان على أ غلب المؤسسات الصغيرة التي يصعب فيها الاحتفاظ بالدفاتر و الحسابات بشكل منتظم(نسيمة، 2016، الصفحات 13-14)

الاتجاه النوعي :

الاستقلالية : و نعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية و بذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى و يمكن ان نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني و ايضا استقلالية الادارة و العمل و ان يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسات بمعنى انه يحمل الطابع الشخصي و تفرد المدير في اتخاذ القرارات و ان يتحمل صاحب او اصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير

الملكية : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالملكية الفردية و غير التابعة لأي مؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات او شركات اموال و قد تكون ملكيتها ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولائية بلدية ....الخ) وقد تكون الملكية مختلطة .

الحصة من السوق : ان الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محدودة و ذلك لاسباب التالية :

- صغر حجم المؤسسة
- صغر حجم الانتاج
- ضالة حجم راس مال
- محلية النشاط
- الانتاج موجه للاسواق المحلية و التي تتميز بضيقها
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتماثل في الامكانيات و الظروف

و نظرا للاسباب السالفة الذكر لا يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ان تفرض هيمنتها و سيطرتها على الاسواق ولا تستطيع ان تفرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى التي يمكن ان تفرض الاحتكار لضخامة راس مالها و كبر حجم انتاجها و حصتها السوقية و امتداد اتصالاتها و تشابك صلاتها (رابح خوني، 2008، الصفحات 22-23)

تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلي معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات الصغيرة على انها تلك التي يعملبها مابين 10 إلي 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلي 100عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة (عيسي)

-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

حسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953 الذي نظم ادارة هذه المؤسسات فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي ذالك النوع من المؤسسات التي ينم امتلاكها و ادارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد اعتمد على معياري المبيعات و عدد العاملين لتحديد تعرف اكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما (الدين، 2016، صفحة 11) :

الجدول (01) :تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

انواع المؤسسات	المعيار المعتمد
مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة	من1الى5مليون دولار كمبيعات سنوية.
مؤسسات التجارة بالجملة	من5الى15مليون دولار كمبيعات سنوية.
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250عامل أو اقل

المصدر: لخلف عثمان ,واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يبل دعمها و تنسيقها, دراسة حالة الجزائر,اطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة الجزائر , 2003-2004,ص14

التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال اليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300عامل أما التقسيم حسب القطاعات (الدين، 2016، صفحة 11)فنجد:

الجدول (02) :التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

القطاع	رأس المال	العمال
الصناعة و القطاعات الاخرى	300 او اقل	300 عامل او اقل
مبيعات الجملة	100او اقل	100 عامل او اقل
مبيعات التجزئة	50 او اقل	50 عامل او اقل
الخدمات	50 او اقل	100 عامل او اقل

المصدر : لخلف عثمان , مرجع سابق , ص 16

تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة حيث قام *بروش* و*هيمنز* بتصنيف يعتمد وبصفة أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف متعرف به بصفة عامة لدى هذه الدول وهذا التصنيف هو:

الجدول (03) :تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من01 الى 09 عمال	مؤسسة عائلية حرفية
من 10 الى 49عامل	المؤسسات الصغيرة
من 50 الى 99عامل	المؤسسات المتوسط
100 عامل فاكثر	المؤسسات الكبيرة

المصدر: ديندان صلاح الدين , واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,جامعة ابو بكر بالقايد , تلمسان ,سنة 2016 ,ص 12

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم01-18 الصادر في 2001المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذالك المواد 7، 6، 5منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.

-**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1و 250عاملا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع استفاءها لمعيار الاستقلالية.

- **المؤسسة المتوسطة**:تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50و250عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين 200مليون دينار وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين100 و500مليون دينار

المؤسسة الصغيرة :تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 10و49شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100مليون دينار

المطلب الثاني: اهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اولا : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر و مكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم ، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية و التطور الاقتصادي ، والتي توفر قاعدة صناعية و بنية تحتية واسعة و ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية نجد من بين الأسباب التي أدت إلى الإهتمام بهذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة:

1- **تعبئة المدخرات** : تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستقطاب فوائد الاموال و المدخرات العائلية كون تكاليف انشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة و انخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة اخرى

2- **زيادة حجم الاستثمار** : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يلي :

-ارتفاع معدلات دوران راس المال

-تحقيق ربحية اعلى

هاتان الميزتان تؤديان الى اضافة جزء من الارباح المحققة لرأس المال , و بالتالى الى نمو في حجم راس المال , نتيجة للإضافات المتكررة , ما جعل من المؤسسة الصغيرة او المتوسطة نواة للصناعة الكبيرة , بالتالي التاثير الايجابي على الاقتصاد الوطني لزيادة حجم الاستثمار الكلي , و زيادة معدل النمو من خلال عمل مضاعفة الاستثمار المعجل , خاصة و ان معضم الشركات الضخمة المتواجدة في اماكن مختلفة في العالم بما فيها الشركات الضخمة في امريكة , اسسها المنضمون برؤوس اموال محدودة (ford) كان ميكانيكيا و وضع اول سياراته في ورشة حدادة (chrysler) كان ميكانيكيا عاديا و (donal-du glas) انطلق في صنع الطائرات من غرفة استاجرها بمبلغ زهيد

3- **دعم الصادرات** : تلعب المؤسسات الصغيرة و المنتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات , من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي اتاحة فرصة اكبر لتصدير انتاج المؤسسات الكبيرة , او من خلال تصدير منتجاتها مباشرة حيث تساهم بذلك في توفير العملة الصعبة ايضا

4- **دعم الاستهلاك** : ان الانخفاض النسبي في اجور العاملين بالمؤسسة الصغيرة , لان تكون قابليتهم في الاستهلاك مرتفعة و هذا ما يادي الى زيادة حجم الاستهلاك الكلى , نسبة لتوجيه كل او معضم دخولهم نحو الاستهلاك , وبصفة خاصة نحو السلع الاستهلاكية

5- **دعم الناتجالمحلي** : تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اداة فاعلة في توسيع القاعدة الانتاجية عند تطبيق استراتجية انتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية و السلع الوسييطة , بالاضافة قدرتها و اعتمادها على الخامة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي

6- **خلق فرص العمل** : كون هذه المؤسسات تعتمد على وسائل انتاج بسيطة , فعادة ما تختار فن انتاجي كثيف العمل و يؤدي الى توفير العديد من فرص العمل للشباب و الكوادر الفنية و الحرفية بكلفة استثمارية منخفضة فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة بما يعزز دورها في امتصاص البطالة فهذه اليد العاملة غالبا ما تتصف بتدني مستواها التعليمي و المهني , خاصة في البلدان النامية (احمد، 2011)

7- **احد اليات دمج المراة في النشاط الاقتصادي** : ان اقاموة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تتطلب مهارات ادارية متواضعة و استثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمراة فيه من ان تصبح اداة انتاجية فاعلة على ان تظل متابعة لما يحدث من حولها و ذلك من خلال المشاركة بمدخراتها المتواضعة في مشروع صغير و المساهمة ايضا في العملية الانتاجية

8- **اداة للتدريب الذاتي** : بحيث ان

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مراكز تتدريبلاصحابها و المعاملين بها بحيث تساعد على خلق اطار تقني يعتبر ضمن المتطلبات الاساسية للتنمية
- تعتبر المصدر الرئيسي للابتكارات و الاختراعات اذا ساهمت بشكل كبير في اختراعات القرن العشرين مثل الطائرات و الات التصوير أجهزة النقل الأوتوماتيكية و الحاسبات الالكترونية
- تقدم الأفكار اللازمة لتطوير التشكيلة السلعية التي تنتجها المؤسسات الأخرى (احمد، 2011)

ثانيا : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح و أساسي و يمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية (لرقط فريدة) :

.**الدور الاقتصادي** : يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

1. **تثمين قوة العمل** :من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال ، كثيفة العمل .
2. **تعبئة الموارد المالية** : و ذلك بجمع أموال مختلفة المصادر ، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات و الأسر و بالتالي تجميع تلك الأموال ، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم ، و بالتالي تشكيل طاقات إضافية، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم و المحافظة على استقلاليتهم المالية و وحدتهم
3. **رفع إنتاجية العامل** :و ذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال و باستمرار لضمان السير الحسن للعمل ، و كذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات
4. **خلق الناتج الخام الداخلي** : يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي .
5. **ترقية التجارة الخارجية** :تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير و إستراد .
6. توفير متطلبات السوق من السلع و الخدمات ، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية (المقاولة الباطنية)
7. **حماية الطابع الصناعي المحلي من منافسة المنتوج المحلي** : في ظل التطورات الراهنة ، و أمام 'نفتاح الأسواق العالمية و تحرير التجارة و رفع الرقابة الجمركية و إلغاء الرسوم الجمركية ، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتوجات و التي تؤثر على المنتوجات المحلية ،.لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتوجاتها عن طريق طريق مراقبة الجودة ، و التحكم في التكاليف و محاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة ، و بالتالي إذا استطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتوجات المحلية (الدين، 2016).

الدور الاجتماعي: تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي و إحداث تطورات على المستوى الإجتماعي ، و يمكن حصر الدور الإجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية :

- القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل
- الحد من ظاهرة النزوح الريفي : و ذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية ، و بالتالي تقريب مناصب الشغل من سكان تلك المناطق الريفية و في هذا الصدد يمكن للمؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تحقق ما يلي : القضاء على الآفات الاجتماعية ،تحسين مستوى المعيشة في الريف الاستغلال الأمثل للطاقات المادية و البشرية،الاستغلال الأمثل للموارد المحلية. (الدين، 2016، صفحة 19)

المطلب الثالث : اشكال تصنيف و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اولا : اشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس توجهها

.تصنف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على حسب توجهها إلي (الناصر، 2011، صفحة 13) :

المؤسسات العائلية (المنزلية): ويكون مكان إقامتها أو نشأتها المنزل، حيث تستخدم الأيدي العاملة العائلية وتنشئ بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتوجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة .

المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتوجات تقليدية أو منتوجات (نصف مصنعة) لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري، وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة علي الاستعانة بالعامل الأجير وتتميز كذلك –المؤسسة التقليدية –باستقلاليتها عن المنزل بمكان مستقل ، وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونهما يعتمدان بشكل كبير على كثافة الرأس المال البشري وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبيا

– **المؤسسة المتطورة والشبه متطورة:** تتميز هذه المؤسسات بكونها تستخدم فنون وأساليب الإنتاج الحديث سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة أو المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقا للمعايير والمقاييس العالمية.

2 : تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس طبيعة الإنتاج

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية (عثمان، 2004):

- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية
- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

يبدو أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتبععبر مختلف البلدان نمطا ثابت بعض الشيء، فبصرف النظر عن الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات نلاحظ أن هناك ميل إلى التركيز في نفس النشاطات الصناعية وذلك داخل كل فئة من الفئات المذكورة أعله

أ- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية**

يرتكز نشاط المؤسسات ص،ص،م في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيف :

- المنتجات الغذائية
- تحويل المنتجات الفلاحية
- منتجات الجلود و الأحذية والنسيج
- الورق و منتجات الخشب ومشتقاته

ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا نظرا لكونها تتلاءم و خصائص هذه المؤسسات ،بحيث أن

- صناعة السلعالغذائية تعتمد أساسا علىمواد أولية متفرقة المصادر
- تصنيعالجلود و صناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة و كثيفة الاستخدام لليد العاملة
- صناعة الورق وبعضالمنتجات الكيماوية باعتبار شدة اعتمادها على القرب من السوق.

ب- **مؤسسات انتاج السلع الوسيطة**

يجمعهذا النوعكل من المؤسسات ص،م المختصة في:

- تحويل المعادن
- المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية
- الصناعة الكيماوية والبلاستيك
- صناعة مواد البناء
- المحاجر و المناجم

ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي على منتجاتها خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

ت- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز**

تتميز صناعة سلعالتجهيز عن المؤسسات السابقة، أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجية مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأسالمال أكبر الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في

البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليحالآلات والمعدات خاصة وسائل النقل (السيارات وآلات الشحن والآلات الفلاحية)وأيضا تجميعبعض السلعانطلاقا من قطع الغيار المستورد.

3 : تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على اساس طبيعة النشاط(المعيار الاقتصادي)

يستند في هذا التصنيف للمؤسسات ص وم على النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه كل مؤسسة، وتصنف إلى :

أ- **مؤسسات التنمية الصناعية**

يقصد بمؤسسات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة، أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز مواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها، وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط المؤسسات الصغيرة، يمكن توضيحها – :الأنشطة التي تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها؛

- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف ألن هذه المؤسسات تعتمد على اإلنتاج اليومي للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها قصيرة. وهذا يبرر أن تكون هذه المؤسسات قريبة من أسواق المستهلكين؛
- صناعات السلع ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين كمنتجات النجارة والخياطة. والصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي؛ –
- المؤسسة الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المؤسسة التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والمالحات، معتمدة على المجهود البشري بصورة أساسية، وتستغل خامات تتركز على سطح االرض أو في أعماق قريبة وال تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، أو باهظة التكاليف

ب- **مؤسسات التنمية الزراعية**

و تمس النشاطات الفالحية التالية:

- مؤسسات الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضر أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية البلاستيكية؛
- مؤسسات الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها؛
- مؤسسات الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك

ت- **مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية**

وتشمل مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية: (غراب، 2016)

- مؤسسات التنمية الخدمية: و تشمل المؤسسات التي تقوم بـ الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وخدمات النقل والتحميل و التفريغ، خدمات النشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة
- المؤسسات التجارية: و تشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة، و المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، و متاجر السوبر ماركت
- المؤسسات المقاولة : *تعتبر المقاولة الباطنية من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث، و تعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و يمكن القول بأن المقاولة الباطنية هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل. و أن أهم مجال تعمل فيه هذه المؤسسات هو قطاع البناء و الأشغال العمومية. تعتبر المقاولة الباطنية وسيلة هامة لخلق مناصب الشغل 1وتنمية الصناعات، و كذا حل مشكل التسويق وتساعد على تحقيق تقسيم العمل. و تأخذ الأشكال التالية :
  - تنفيذ الأشغال: يتمثل هذا النوع في قيام مؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تنفيذ أشغال لصالح جهات ومؤسسات أخرى و ذلك خلال مدة محددة بمقابل؛
  - الإنتاج: تقوم المؤسسات في هذه الحالة بإنتاج قطع الغيار وبعض المعدات حسب الخصائص و المواصفات المتفق عليها؛
  - تقديم الخدمات: حيث تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتقديم مجموعة من الخدمات لفائدة جهات مختلفة مثل الدراسة وتقديم الاستشارات الفنية (عثمان، 2004) .

غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمقاولة من الباطن لمواجهة مشاكل التسويق أما المؤسسات الكبيرة فإنها تستفيد من توفير رؤوس الأموال في أغلب الأحيان.

4 : تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس الشكل القانوني

- يوجد تصنيف آخر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اساس الشكل القانوني الذي تعمل به المؤسسات و هو كالأتي :

أ- **التعاونيات:** تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة

ب- **المؤسساتّ العامة:** هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانيات مالية ومادية وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا

ت- **المؤسسات الخاصة:** هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات الفردية ومؤسسات الشراكة (امينة، 2020)

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص إيجابية تمكّنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، غير أن لها خصائص سلبية لا يجب إغفالها .

1- الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص الإيجابية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **الإدارة والتسيير**:تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التسيير وذلك نظرا لهيكلها التنظيمي البسيط، وأساليب الإدارة غير المعقدة، واللوائح الصريحة لتسيير العمل، وكل ذلك يرجع لكون الإدارة تتجسد في شخصية مالكها.
- **سهولة التأسيس**:إن استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرؤوس أموال ضئيلة لتأسيسها وتشغيلها، جعلها تعتمد فقط على التمويل الذاتي، وذلك عن طريق مدخرات الأفراد وهذا نظرا لما تتميز به من أصول وممتلكات بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة
- **الجمع بين الإدارة والملكية** :تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإدارة بسيطة تتجسد بمالكها، الذي يشرف على مهمة تسيير المؤسسة، وهنا يختفي الصراع بين الإدارة والتسيير، وهذا ما يرفع من دقة الأداء والفعالية
- **مرونة كبيرة** :للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على التكيف مع المحيط الخارجي، فهي تتميز بمرونة كبيرة تستطيع من خلالها أن تغير حتى من حجم إنتاجها مثال للتوافق و متطلبات السوق المتقلبة .
- **صغر حجمها ورأس مالها**:إن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعدها على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية، الوطنية والدولية، وذلك في ظل التغيرات القائمة،كما أن صغر رأس مالها يسهل من عملية التمويل .
- **الملكية المحلية**:عادة ما يقيم مالك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع المحلي، و تكون سلطة التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين مقيمين في المجتمع المحلي، و هذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، زيادة العمالة و خلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة، و بالتالي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي (سابق، 2016).
- **الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل**:إن صغر حجم رأس المال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جعلها تعتمد على الموارد الذاتية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، و ذلك ألن التمويل يكون ضعيف بسبب عدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة، بالإضافة إلى عدم توفر الضمانات البنكية للحصول على القروض (سابق، 2016)

- **مركز للتدريب الذاتي:** إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين بها ,وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويوسع نطاق فرص العمل المتاحة (الرحمان، 2014، صفحة 64)
- **قصر فترة الاسترداد:** فترة الاسترداد هي الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية، وقصرهذه الفترة هو نتيجة: صغر حجم رأس المال المستثمر، سهولة التسويق، زيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج .وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية أقصر مقارنة مع باقي المؤسسات.
- **حرية الدخول والخروج من السوق:** نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول هذه المؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح لهذه المؤسسات الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة .

2- **الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بالإضافة للخصائص الإيجابية التي تتميزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هناك جملة من الخصائص السلبية ونذكر منها (ياسر عبد الرحمان، 2018) :

- **معدلات الفشل العالية:** من الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو انها أكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه أعلى نسبيا في سنوات التأسيس الأولى، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000 مؤسسة صغيرة تقام، 50%منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20%منها تبقى لأكثر من 10سنوات .
- **الاعتماد على الخبرات الذاتية:** نقص الخبرات اللازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المؤسسات، أما المؤسسات الكبيرة فتعتمد على خبرات متنوعة يتم تعيينها في مجالات العمل المختلفة يسودها جو من التنسيق وهذا ما تفتقده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب على صاحب العمل القيام بتسيير كافة الوظائف المتعددة للمؤسسة، وأن يلم بالخبرات المتعلقة بكافة الوظائف بالمؤسسة
- **انخفاض مستوى التكنولوجيا:** لا تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى عالي من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستوجب استثمارا ذو قيمة مرتفعة ولا يد عاملة ذو اختصاصٍ عالٍ. (الرحمان، 2014، صفحة 65)
- **تعدد أشكال الملكية:** تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالب الأحيان طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، ونادرا ما تظهر في شكل شركات الأموال، وهذا يرجع إلى صغر حجم رأس المال اللازم لإنشاء مثل هذه المؤسسات، وعليه فإن هذه المؤسسات لا يمكنها الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير.

- **انخفاض وفورات الحجم:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض وفورات الحجم مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وذلك نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نوع آخر من الوفوراتهو وفورات التجمع، هذا ما يؤكد ضرورة إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مناطق تجمعات صناعية.
- **انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطور والتحديث:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطور والتحديث، نظرا لانخفاض طاقتها الإنتاجية و زيادة مسؤوليتها باستمرار ومتطلباتهاالمالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي، مما يعطل قدرتها على التوسع و التطور و التحديث (عثمان، 2004، صفحة 14)

المبحث الثاني: التنويعالاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الاول: أساسية حول التنويع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتعرف من خلال هذا المحور على مفهوم التنويع الاقتصادي، أهدافه ومحدداته من خلال ما يلي :

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي:يقصد بالتنويع الاقتصادي إنتاج و تصدير قائمة من المنتجات، و كذا تنويع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية ، التعليم و السياحة ، و بالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنهعلى البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع و الخدمات .(محمد، 2012، صفحة 63)

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات و مدا خيل قطاع المحروقات و تطوير اقتصاد غير نفطي و استحداث صادرات غير نفطية و مصادر غير نفطية للإيرادات (ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها)التنويع(محمد، 2012).

بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد و الانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية و الزراعية و خلق قاعدة إنتاجية و هو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات .أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو" تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية" (عاطف الفي مرزوك، 2014).

ثانيا : أشكال التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي شكلين رئيسيين هما :

1- **تنويع الهيكل الإنتاجي(الصناعي) :**

ويقصد به جعل الهيكل أو النسيج الإنتاجي الداخلي لبلد ما أكثر تنوعا ،وذو قاعدة صناعية واسعة وهذا من خلال الولوج لفضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد وعدم الارتكاز على انتاج أو قطاع واحد، كما تساعد على التكيف والتأقلم مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الجديدة في خضم اقتصاديات المعرفة المعاصرة .

2- **تنويع الأسواق** : ويقصد به تنويع الصادرات من خلال تحقيق التعدد في هيكل الصادرات و/أو دخول أسواق جديدة للتصدير بشكل عام كما يساهم تنويع الأسواق في التقليل من الصدمات الخارجية ومخاطرها ويفتح آفاق تجارية ، واقتصادية واسعة وواعدة للبلد المعني.

ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي :الغرض من التنويع الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية هو التقليل من الاعتماد على البترول والغاز وعائداتهما في دفع عجلة التنمية للاقتصاد، واستحداث في المقابل بدائل وقطاعات اقتصادية أخرى تضمنتعدد مصادر العائدات وديمومتها، كما يستهدف التنويع الاقتصادي كذلك، تخفيض دور القطاع العام في 1الاقتصاد على حساب القطاع الخاص .و تتمثل الأهداف الأساسية للتنويع الاقتصادي، بصفة عامة في(مسعودي، 2018، صفحة 227):

- الحد من التقلبات الاقتصادية ومخاطرها وتجنب الصدمات الخارجية.
- إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة.
- إيلاء القطاع الخاص دورا أكبر من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- فسح المجال أكثر للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية .
- تمتين الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- الرفع من عدد المتعاملين التجاريين في الأسواق العالمية.
- العمل على ضمان واستدامة عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانيزمات الاقتصادية اللازمة، عبر توفير الموارد والأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

رابعا : مرتكزات التنويع الاقتصادي:

لأجل ضمان نجاح وديمومة التنويع الاقتصادي، فإنه يجب مراعاة بعض المحددات والمرتكزات التي نبينها فيما يلي:

-1-الجوانب المادية: الاستثمار و أرس المال البشري

-2-المؤشرات الاقتصادية الكلية: معدل التضخم، سعر الصرف، التشغيل، الناتج المحلي الإجمالي ...الخ.

-3-السياسات العمومية: أي البرامج والسياسات المرتبطة بالجوانب المالية والصناعية وكذا التجارية.

-4- البيئة الاقتصادية والمناخ العام: لا سيما الحوكمة، المناخ الاستثماري والمالي العام، الأوضاع السياسية والأمنية.

-5- النفاذ إلى الأسواق: و يقصد به عادة مدى الانفتاح التجاري والمالي.

خامسا: اهمية التنويع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تظهر أهميته من خلال تحاشي المشاكل التي تكون اقتصاديات الدول الريعية عرضة لها باعتبارها تعتمد بصورة كبيرة على إيرادات مورد وحيد، والمتأتي من امتلاكها للموارد الطبيعية النفط، الغاز...الخ، ما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنتاج، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تهتم بالتوزيع دون الإنتاج .وباعتبار الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة ما يلزم الدولة النفطية عاجلا أم آجلا حتمية التنويع لتوزيع الخطر لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وذلك من خلال دراسة تجارب السابقة للدول سواء الناجحة أو الفاشلة فالأولى تفيدنا في النجاح والثانية تفادي الاستراتيجيات التي تسببت بفشلها (باهي موسى، 2012، صفحة 134).

وبالتالي تكمن أهمية التنويع في ما يلي :

- احتلت مسألتي النمو و التنويع مكانة هامة يف تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وتوصلت الدراسات إلى أن النمو والتنويع الاقتصادي أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان، خاصة النفطية وذلك لسببين :

– أولا: هما تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط .

– ثانيا: الاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية التي من شانها خلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .

- يرتبط توازن استقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط ، ولذا تكمن ضرورةالتنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى بحيث تكون لها نفس مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات، ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات من ر أس مال بشري، وتكنولوجيا،ومؤسسات إدارية، وبيئة اجتماعية منافسة .وباعتبار النفط مادة ناضبة يستلزم وجوب إنشاء قاعدة إنتاجية بديلة تهتم بالإنتاج في القطاعات الأخرى غير النفط، كقطاع الصناعة التحويلية، الزراعة أو الخدمات
- وعلى هذا الأساس يستلزم على كل دولة ريعية مهما كان القطاع التي تعتمد عليه تنويع مصادرإيراداتها من خلال التركيز على بقية القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحولية والخدمات. (فارس عبد القادر، 2022، الصفحات 14-15)

المطلب الثاني :استراتجيات التنويع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تختلف آليات نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لأخر، وذلك تبعاللتوجهات الإيديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافةإلى طبيعة الظروف والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وبالتاليفإن تبني بعض الآليات أو إصلاح القائم منها، يكون

انطلاقا من حقيقة،مفادها أن النماذج الاقتصادي السابقة قد أكدت فعاليتها وكفاءتها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي بها، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات والمقومات الأساسية،

ومن بين تلك الاستراتجيات نذكر:

اولا :إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في القطاع الفلاحي .

إن الجزائر لديها عدة إمكانيات في القطاع الفلاحي و ذلك لاعتبارها بوابة القارة الإفريقية وتمركزها أمام السوق الأوروبية، و امتلاكها لأراضي خصبة وشاسعة و موارد مائية هائلة ولديها أيضا موارد بشرية ذات كفاءة عالية في هذا المجال، و موارد مالية عالية تمكنها من تطوير هذا القطاع و قد يكون من بين المصادر الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي. (احمد، 2018، صفحة 24)

عملت الجزائر على إقامة مجموعة من البرامج الفلاحية و من بين البرامج التي قامت بها يوجد المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA () هذا الأخير كانت أهم برامجه مرتبطة بـ :

1- مكافحة و معاجلة ديون الفلاحين و قدرت تكلفة البرنامج ب 65 مليار دج.
2- تأهيل المستثمرات الفلاحية.
3- تحسين شروط تثمين المنتجات الفلاحية و تسويقها عن طريق التكامل الفلاحي الغذائي، و تنظيم الأسواق، و ترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية
4- برنامج التجديد الفلاحي و الريفي2014-2010 .

وضع هذا البرنامج لتجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي، يضم أسس ترسيخ بعض النشاطات الفلاحية، و من بين الأهداف التي تسعى لها هذه السياسة هي تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين في المجال الفلاحي و الزراعي، مما يؤدي إلى تثمين الموارد الطبيعية وتتمحور سياسة التجديد الفلاحي حول ثالثة ركائز متكاملة و هي :

أ. التجديد الريفي .
ب. التجديد الفلاحي.
ت. برنامج دعم القدرات البشرية و الدعم التقني و إطار تحفيزي .

و من خلال هذه الركائز تكون هناك :

- ترقية الفلاحة القائمة على المؤسسات الناجحة اقتصاديا في المستثمرات ذات قابلية اقتصادية .
- تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تظافر الجهود الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى مختلف الأقاليم، منأجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية .

و قد طبقت سياسة التجديد الفلاحي الريفي عدة برامج تنموية حسب كل قسم و هي :

- برنامج تكثيف الانتاج: الذي يهدف خلال الفترة 2014-2010 إلى تحقيق إنتاج الحبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، منها 34.4 مليون قنطار من منتوج القمح.
- برنامج السقي عن طريق نظام اقتصاد المياه: و يعتبر هذا البرنامج على تنمية نظام اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000 هكتار، تكون من 278000 هكتار تحويل النظم التقليدية و183000 هكتار مخططات جديدة.
- برنامج إنتاج الحليب، برنامج تنمية و تطوير إنتاج البطاطا، برنامج تنمية و تطوير الزيتون و زراعة النخيل (فارس عبد القادر، 2022).

ثانيا : استراتيجيات التنويع الاقتصادي في القطاع الصناعي

يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بتنوع منتجاته واستغلاله للثروات الطبيعية الوفيرة في البلاد. يشمل القطاع الصناعي العديد من الصناعات مثل الغذائية والكيميائية والمعدنية وغيرها. ومع ذلك، يعتبر الإنتاج الصناعي في القطاع الغذائي هو الأكثر انتشارًا، حيث تمثل الصناعات الإلكترونية والكهربائية والميكانيكية فقط 11٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي، بينما تشكل الصناعات الكيماوية 06٪ من الإنتاج الصناعي الإجمالي. ويتركز القطاع العمومي في ثلاثة فروع رئيسية وهي (فارس عبد القادر، 2022):

- صناعات غذائية .
- صناعات إلكتروني كهربائية .
- -ميكانيكية و كيمياء، البلاستيك و المطاط .

المحاور الكبرى الإستراتيجية الصناعية في الجزائر:

ترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية :

1- **اختيار القطاعات الجاري ترقيتها:** تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات أولوية في التشجيع و الدعم، التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور و هي في متناول الأسواق الدولية
2- **انتشار قطاع الصناعة:**و يتمحور حول تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي، ترقية الصناعات الجديدة
3- **طرق تطوير قطاع الصناعة في الجزائر:** إن الهدف من التنمية الصناعية هو توسيع القاعدة الإنتاجية و كذا تخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر وحيد للدخل، وبالتالي تنويع الاقتصاد وجعله أكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات التي قد تصب في قطاع المحروقات، و في إطار النظرة الجديدة للاقتصاد الوطني التي سطرتها الحكومة تتدرج جملة من الإجراءات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال ترشيد النفقات العمومية، تشجيع الإنتاج الوطني و تسهيل الاستثمار العمومي و الخاص في مجموعة من القطاعات من أهمها قطاع الصناعة و ترقية المنتوج الوطني في السوق الدولية، وجلب المستثمرين الأجانب، و تحسين مناخ الأعمال، تطوير المؤسسة و تطهير محيطها.

4- **تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية** :و هذا بتشجيع الشركات، بما في ذلك القطاع الخاص لمشاركة أكبر في التنمية الوطنية من خلال :

- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية و التحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية و الإدارية و تدريس الموارد البشرية.
- منح التسهيلات كشكل من أشكال التفضيل الوطني للشركات لاختراق السوق.
- إنشاء وتطوير هياكل التسهيل و الدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية.
- زيادة و تحسين المعروض من الأراضي.
- تأقلم السياسة الصناعية لتحسين الكفاءة في تنفيذ برامج الدعم العامة في الصناعة.

المطلب الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نركز على بعض المؤشرات التي توفرت لدينا حولها البيانات، وهي: مؤشر تركز وتنوع الصادرات؛ و يعد كل من مؤشري التنوع والتركز من بين الأدلة التي تكشف عن مستوى التنويع الاقتصادي في أي بلد .

اولا: مؤشر التركز :يعتبر مؤشر هرفندل- هيرشمان(HIRSHMAN- HERFINDAL(من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1) ،بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية :

$$hj = \frac{\sqrt{\sum(xi - x)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث:

Xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i ؛

X : الناتج المحلي الإجمالي PIB ؛

n : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

ثانيا : مؤشر التنوع: مؤشر التنوع(Index Diversification) : يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسة لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسة في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1 بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب وفق الآتي (بن عبد الفتاح دحمان، 2018، صفحة 338):

$$sj = \frac{\sum_{i=1}[hij - hi]}{2}$$

بحيث:

- hij مثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولةj ؛
- hi تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

بالإضافة إلى هذا المؤشر هناك مؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التنويعً، تتعلق أساسا بأداء الاقتصاد الكلي وهي :

- درجة التغير الهيكلي؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي و علاقتها بعدم استقرار أسعارالنفط؛
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة؛
- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها؛
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة ؛
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحليالإجمالي؛
- توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.(بن عبد الفتاح دحمان، 2018، صفحة 333)

المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التصدير

المطلب الاول : اهمية التصدير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا :مفهوم التصدير

لقد تعددت تعاريف التصدير لعل أهمها ما يلي:

يعرف التصدير بأنه "تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد "

ويعرف أيضا بأنه"قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيم مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها"(النجار، 2008، صفحة 15).

كما يعرف التصدير بأنه "هو الأسلوب الأكثر انتشارا من التجارة العالمية،ويعتبر أسلوبا مرنا وسهل الاستخدام والتصدير لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة وبأقل ما يمكن من الموارد البشرية المتاحة"وعليه فان التصدير يحقق ميزتين أساسيتين هما:

1- عدم تحمل تكاليف إنشاء تسهيلات إنتاجية في السوق الأجنبي ،وهي تكاليف عادة ما تكون كبيرة
2- إن هذا الأسلوب قد يتماشى مع رغبة الشركة في تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير،والموقع الاقتصادي المفضل بالنسبة للشركة .

ومنه نستنتج بان التصدير هو بيع المنتوجات المتنوعة من طرف المؤسسات المحلية إلى خارج الدولة،وهو أسهل وسيلة للمؤسسات في اقتحام الأسواق الأجنبية.

ثانيا : أنواع التصدير

يمكن للمؤسسة أن تقوم بعملية التصدير بشكل مباشر أو غير مباشر أو مشترك

أ- **التصدير المباشر:**هو دخول الشركة بصورة مباشرة في عمليات التصدير مع تحملها كلف الاستثمار والمخاطرة ومفترضة بأن العوائد المتحققة من وراء دخولها المباشر يغطى كلف الاستثمار فضلا عن رغبتها في عدم إعطاء حصة من عوائدها المتحققة إلى الوسطاء.وتتم عملية التصدير المباشر من خلال ما يلي(سويدان و حداد، 2003، صفحة 363):

- إنشاء إدارة متخصصة للتصدير ويكون مسؤول عنها مدير المبيعات الخارجية (مدير التصدير)ومجموعة من المساعدين له وهدفهم البحث عن أسواق خارجية من خلال تفاوتهم مع إدارة التسويق في المؤسسة .
- وجود فرع لإدارة المبيعات في الأسواق الخارجية وذلك حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق وجود فعلي لها على ارض الأسواق الدولية وللتعرف عن كثب على طبيعة هذه الأسواق وحاجات ورغبات الزبائن فيها .
- تعيين مديرين وممثلين في الأسواق الخارجية وتكون مهمتهم السفر للأسواق الدولية.

- وكيل أجنبي في السوق الدولية .حيث يقوم بالبيع لصالح المؤسسة نيابة عنها في سوقه الدولية.

ب- **التصدير غير المباشر:** يتم التصدير غير المباشر من خلال أن يقوم الوسطاء (وكلاء البيع أو وكلاء التصدير) بشراء المنتج مباشرة من المصنع ومن ثم إعادة بيعها إلى دولة أجنبية وتحت اسم وكيل البائع أو وكيل التصدير،وعليه فان المصدرين غير المباشرين ليس لديهم اتصال مباشر مع المستهلكين في الأسواق الأجنبية .والذي يمكن أن يأخذ الأشكال التالية :

- التصدير من خلال الاعتماد على وكلاء : حيث يقوم الوكيل بالبحث عن المشترين في الأسواق الخارجية مقابل حصوله على عمولة
- المنظمات التعاونية :حيث تقوم هذه المنظمات بالتعاون مع الشركات المنتجة للبحث لها عن أسواق خارجية لمنتجاتها وتكون هذه المنظمات تحت سيطرة ورقابة الشركات المنتجة 3 .وهذه الطريقة في الدخول للأسواق الخارجية تحقق ميزتين أساسيتين هما :

- أنها تقلص التكاليف المترتبة على الاستثمار لكون الشركة ليست بحاجة إلى إيجاد وتطوير قسم التصدير وإيجاد قوة بيعية للعمل فيه،وتحمل التكاليف الإضافية مقابل ذلك .
- تقليل هذه المخاطرة لأدنى حد ممكن لكون هؤلاء الوسطاء الذين ينبون عن الشركة في التصدير لهم الإلهام والمعرفة الكافية عن الأسواق الخارجية ولذلك فالأخطاء المحتملة بالعمل ستكون قليلة جدا.

ت- **التصدير المشترك أو المنظم:**هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام مشترك للتصدير معا،وهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم النشاط التصديري،حيث تقوم الشركات بالاشتراك في تنظيم معين لتحسين أنشطتها التصدي

ثالثا : اهمية التصدير

يلعب مصدرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحسين الميزان التجاري عن طريقعملية التصدير وفي حماية منافستهم وتحسين أرباحهم، ويتيح دخول السوق العالمية العديد من المزاياوالفوائد لهذه المؤسسات والتي من أهمها. (ميرة، 2013 ، الصفحات 31-32) :

- تزايد النمو ؛
- تزايد الأرباح ؛
- تزايد عدد العملاء ؛
- المزايا الضريبية ؛
- فتح أسواق إضافية ؛
- تحسين المنافسة ؛
- اتساع المنتجات والخدمات.

حيث تحجم العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية عن الانخراط فيالأنشطة التصديرية لاعتقادها الخاطئ بأن المؤسسات والشركات الكبرى هي القادرة على مزاولة هذهالأنشطة بنجاح، ويرجع هذا الاعتقاد إلى تعدد المعوقات التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة على التصدير، ويمكن ترتيب هذه التحديات حسب أهميتها على الشكل التالي:

- الروتين والبيروقراطية الإدارية؛
- حواجز التجارة الخارجية؛
- صعوبات النقل؛
- عدم توفر الكفاءات البشرية؛
- عدم توافر الحواجز المشجعة على التصدير؛
- عدم توافر منتجات منافسة.

المطلب الثاني :استراتجيات التصدير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنحاول من خلال هذا المبحث رسم إطار عام لمعالم إستراتيجية ملائمة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و ذلك بالتركيز على مجموعة من الم عالم و التي تمت صياغتها بناء على ما تناولته بعض الدراسات الأكاديمية ذات الصلة الوثيقة بالموضوع و هذا على النحو التالي :

1- **العمل على تحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

حيث تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى دعم حكومي على مستوى الإطار التنظيمي من خلال بناء سياسات و منظومة مؤسساتية تناسب خصوصيتها و مثال ذلك: إزالة العوائق التنظيمية و القانونية التي تقيد قدرة المؤسسات على التصدير، و تحسين الأنشطة التي سوف تزيد من حصيلة صادرات تلك المؤسسات، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية، تقديم التسهيلات الائتمانية التي تسمح بتغطية الفجوة بين الموارد المتاحة و الموارد اللازمة لهذه العملية و حوافز التصدير، بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية للنقل و الاتصالات، و هذا من أجل خلق البيئة المواتية لنمو هذه المؤسسات، حتى تساهم بصفة معتبرة في رفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق التصديرية بشكل مستديم(جباري و العوادي، 2013، صفحة 72).

و على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار و بيئة الأعمال، إلا أنها لا تزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا، و حتى يتم تحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر فإنه ينبغي توافر جملة من المتطلبات، أهمها: تأهيل المورد البشري، التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي و توفير البنية التحتية و تطوير الهياكل القاعدية المرتبطة بحركات و تدفق السلع و الخدمات و المعلومات و الأشخاص كشبكة الطرق الكبرى، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية و اللاسلكية، وسائل الاتصالات، المواقع الصناعية وغيرها .

2- **التوجه نحو الأسواق الواعدة:**

فكما هو معروف فإن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية أسواقا محدودة ولم تعرف أي تنوع ملموس، لذا فإن بناء الإستراتيجية يجب أن يحدد الأسواق التي يمكن لهذه المؤسسات النفاذ إليها، و في ظل تغير موازين القوى في الأسواق الدولية لصالح أسواق الاقتصاديات الناشئة على حساب الشركات المتعددة الجنسيات إثر انشغال الدول المتقدمة بمعالجة أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة و أزمة الديون السيادية، و التي أثرت سلبا على العديد من الدول بنسب متفاوتة و أدت إلى ركود الاقتصاد العالمي و انخفاض المنافسة على بعض المنتجات الدولية، فإن هذا الوضع يفتح آفاقا واسعة أمام تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ما ظل تشهده هذه المرحلة من نماء غير مسبوق لاحتياطات الصرف نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، ناهيك عن طبيعة الاقتصاد الجزائري و درجة اندماجه في الاقتصاد الدولي التي تجعله نسبيا أقل تضررا من الأزمة مقارنة بالاقتصاديات الأخرى، أن إذ العلاقات الاقتصادية المالية على المستوى الداخلي لا تزال بدائية، إضافة إلى غياب سوق مالي فعال محرك للأنشطة الاقتصادية .

3- **استغلال المزايا النسبية للمنتجات:**

و هذا من خلال استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و التي قد تتحول إلى مزايا تنافسية، والمتمثلة في وجود وفرة في الموارد والمواد الأولية حيث يمكن تصنيع تلك المواد الأولية وزيادة القيمة المضافة منها في بعض مجالات الإنتاج حيث تمتلك هذه المؤسسات بعض المزايا النسبية على المستوى العالمي في إنتاج بعض السلع المطلوبة دوليا كالتمر، الفوسفات، المطاط، الاسمنت الأبيض، الأمونياك على سبيل المثال و التي لم ترقى بعد في درجة تصديرها إلى المستوى المطلوب و الذي يعكس الإمكانيات الحقيقية للاقتصاد، إضافة إلى بعض المنتجات التي لا زالت حبيسة السوق المحلي رغم امتلاكها جل مقومات النجاح في احتلال مكانة بالأسواق الدولية و مثال ذلك الفلين، الجلود المعالجة، الزيتون، العجائن، المنتجات البحرية و المنتجات الحرفية التقليدية(جباري و العوادي، 2013، صفحة 110).

4- **تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية و العمل على إنجاحها تم طرح مجموعة من البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لضمان استمرارية منظومة هذا النوع من المؤسسات و محافظتها على مكانتها في السوق الوطنية و إكسابها سمعة جيدة من أجل تكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق و ضمان حصة في السوق الدولية، و ذلك من خلال رفع قدرتها التنافسية ، و من بين أهم هذه البرامج نذكر: برنامج اللجنة الأوربية "ميدا ،" البرنامج الجزائري الفرنسي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لكن و رغم ذلك فإن النتائج المسجلة في هذا السياق تعد ضعيفة نوعا ما إذا ما قورنت بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها و يرجع ذلك لبعض الشروط و العراقيل التي حالت دون ذلك، كالشروط الواجب توفرها في المؤسسات للاستفادة من منح و مساعدات برامج التأهيل، و آجال تكوين إيداع الملفات التي تبدو أنها طويلة، يضاف إلى ذلك طبيعة هذه البرامج و التي تعد اختيارية، و نظرا لعدم توفر دراسات جدوى حولها فذلك يحول دون انخراط أعداد كبيرة من المؤسسات، فضلا عن تحمل المؤسسات الراغبة جزء من تكاليف عمليات التأهيل و هو أمر لا يحبذه أصحاب المؤسسات و القائمين عليها، بالإضافة إلى نقص الخبراء و المختصين في تسيير مثل هذه البرامج، و هذا ما

أدى إلى ضعف و تشتت نتائج برامج التأهيل لذلك ينبغي على القائمين ببرامج التأهيل في الجزائر العمل على تجاوز النقاط السالفة الذكر، و التركيز في توجيه الاعتمادات المالية لهذه البرامج إلى عنصر التكوين و تحسين المستوى التكنولوجي المستخدم باعتبارهما متغيرين يتوقف عليهما توجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو التصدير من عدمه(بوشريط، 2010).

5- **إرساء معالم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

يعتبر الذكاء الاقتصادي أداة فعالة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والدولية ؛ و يهتم الذكاء الاقتصادي بالبحث وإيجاد كافة المعلومات المتعلقة بجميع الأطراف المتواجدة في بيئة المؤسسة واستخدامها بطريقة ملائمة حتى يتم اتخاذ القرار والتأثير على المحيط وفقا لما يخدم تحقيق المؤسسة لأهدافها ، لاسيما في ظل اقتصاد المعرفة أين أصبحت المعلومة تشكل الفارق ، مما جعل موضوع الذكاء الاقتصادي يحتل الصدارة في الدراسات الاقتصادية لكونه عنصرا أساسيا في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة واتخاذ القرار في التوقيت المناسب، وكذا حماية المعلومات من تهديدات المنافسين.

ولقد استفادت الكثير من الدول المتقدمة أمثال: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و فرنسا، من هذا النظام بالأخص في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في التوجه نحو التصدير، أما الجزائر فهي لا تزال في الخطوات الأولى لتطبيق هذا المفهوم، لذا تبرز ضرورة إجبار صناع القرار في الدولة بغرض تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية والأمن للاقتصاد والمؤسسات، من خلال التحكم الجيد بالمعلومات الإستراتيجية وتأهيل وتدريب الموارد البشرية، بما يضمن تحكمها في تكنولوجيا المعلومات وخلق بيئة مواتية لتحقيق النقل السريع والسلس للمعرفة

6- **تركيز الدعم المالي على أنشطة البحث و التطوير**: يعد الابتكار مفتاح لنجاح ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، إذ يساعدها على اكتساب مزايا تنافسية مستدامة لاسيما في ظل ما تفرضه المنافسة الشرسة على مستوى الأسواق الدولية، حيث يساهم في التقليل من تكلفة العمليات، و زيادة العوائد المالية و تحقيق ميزة تنافسية، و التي تنشأ بمجرد ابتكار طرق جديدة أكثر فعالية من المستعملة من قبل، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الابتكار ميدانيا، و حالما تحصل المؤسسة على ميزة تنافسية، فإنها ستحقق مجموعة من المزايا أبرزها ولاء و رضا أكبر من طرف الزبائن عن المنتجات المقدمة، الأمر الذي يسمح بحصولها على حصة سوقية أكبر، و التي تنعكس آثارها على حجم الأرباح بالزيادة

7- **إنشاء و دعم المجمعات التصديرية:**

و الهدف من إنشاء هذه المجمعات هو التغلب على مشكلة ضعف كفاءة و إمكانيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم، من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة و التسهيلات الائتمانية التي تمنح للمؤسسات المصدرة، بالإضافة إلى جعل الشركات الوطنية ذات قدرة و إمكانات تنافسية في الأسواق الخارجية، و يتحقق ذلك إما عن طريق التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة أي انها تقوم بأداء جزء من النشاطات الداخلة في تركيبة المنتج النهائي الموجه إلى الأسواق الدولية، و تنطوي صفقات التعاقد من الباطن على اتفاقية بين وجدتين إنتاجيتين يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج سلعة، أو توريد أو تصدير قطع الغيار، أو المكونات

الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر (الأصيل)، و يقوم هذا الأخير باستخدامها لإنتاج السلعة بصورتها النهائية، و بعلامته التجارية. و إما عن طريق التحالف بتشابكها بشكل إيجابي مع مؤسسات أخرى من نفس النوع

8- الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن ضرورة اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالجودة الشاملة تنبع من حاجتها الماسة إلى اكتساب مزايا تنافسية مستدامة في منتجاتها ، بما يضمن سهولة نفاذها إلى الأسواق الدولية. و تشير الكثير من الدراسات الأكاديمية التي أنجزت في هذا الجال على أن مؤسسات الدول النامية تجد صعوبة كبيرة في الدخول للأسواق الأجنبية، نظرا للعديد من الأسباب والتي على رأسها انخفاض جودة المنتجات المصدرة، بمعني انها لا تستجيب إلى أدنى المواصفات الدولية. وعليه أصبح من اللازم على المؤسسات الراغبة في التصدير التكيف والابتكار بشكل مستمر حتى تتمكن من تصدير منتجاتها في الأسواق الدولية، ولن يتحقق ذلك دون الاعتماد على مبادئ إدارة الجودة الشاملة. (جمال خنشور، 2014، صفحة 59)

المطلب الثالث : مشاكل و دوافع التصدير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر التصدير فرصة مهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تواجه أيضًا مجموعة من المشاكل والتحديات. سأستعرض بعض هذه المشاكل والدوافع التي تدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتصدير:

اولا : مشاكل التصدير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وصعوبات يتمثل أهمها في ما يلي:

1- مشاكل الائتمان والتمويل

تتمثل أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في الائتمانوالتمويل، فلا تحظى بنفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي كما هوالشأن في المؤسسات الكبيرة، فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل – لاسيما البنوك التجارية – عن تزويدالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باحتياجاتها من التمويل ، ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطرة فيعمليات إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب غياب الضمانات المناسبة.

إن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذاالقطاع، وبالتالي تقلص فرص الحصول على الموارد المالية بالنسبة لهذه المؤسسات خاصة في البلدانالنامية.

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم توفر النقد الأجنبي، وفي الغالب فإن الحصولة عليه يمثل مشكلة كبرى ومعقدة للغاية، كون أن سياسات النقد الأجنبي في معظم الدول النامي غالباما تجنح إلى تشجيع المؤسسات الصناعية المكثفة لرأس المال بدرجة

أكبر من المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة. وهو ما يؤدي بصغار المستثمرين اللجوء إلى السوق الموازي لاقتناء ما تحتاج إليه منالنقد الأجنبي لتمويل مستورداتها من الآلات والمعدات والخامات وقطع الغيار... (عثمان، 2004، صفحة 65)

2- مشاكل إدارية

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعةكبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب عشرات التراخيصوالموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها وأصبح محيط المؤسسة غير مساعدفهناك" تباطؤ" في الإجراءات وتعقيد الشبكات ، نقص تكوين الموظفين، نقص الإعلام، الوثائقالمطلوبة

3- مشاكل تسويقية

وهي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريفالمنتجات، وذلك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع(صاري و هواري، 2020، صفحة 414)

4- مشاكل نقص الخبرة والمعلومات

رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتحامه ميادين متعددة (تجارة، صناعة، نقل،سياحة، فلاحة...)، إلا أن نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية، يظهر واضحابالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام الذين يعملون فيه، كما أن جهلأصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجئون بانخفاضأو ارتفاع الأسعار، كما يتعرضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهمللأسواق، كذلك غياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع، فهو ما يستوجب تشخيص دقيقللمؤسسات. كما أن الاختلاف في تحديد المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، أدى إلى تضارب في تقديمالإحصائيات

5- المشاكل الفنية

وتتمثل فيما يلي:

1. صعوبة الحصول على التكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي: تواجه المؤسساتمشاكل حقيقية في التحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطوراتمن جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبنيبرامج مخصصة لهذا الغرض.

2.صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية: سواء الأولية أو الوسيطة أو الأجزاء والمكونات،مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية،وتجعلها أكثر قبولا وقدرة على المنافسة.

3.صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة فيالحصولعلى المعدات الانتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل و الدعم اللازم لها (احمد غ.، 2011، صفحة 32).

ثانيا :دوافع التصدير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هنا يتم التركيز على مناقشة القوى المحددة للانخراط بالأعمال التسويقية الدولية على مستوى مؤسسات .حيث أشارت العديد من الدراسات السلوكية للتصدير إلى مجموعة من هذه القوى المحفزة والتي تدفع المؤسسات سواء للبدء أو للتوسع في النشاطات التسويقية الدولية. ورغم اختلاف نتائج هذه الدراسات حول مدى فاعليتها نظرا لاختلاف عينة الدراسة والبيئة التي تمت بها تلك الدراسات. بصفة عامة نذكر بعض الدوافع التالية (الضمور، 2004) :

1- أهداف الربح والنمو: يعد دوافع الربح والنمو من أ هم القوى التي تحفز المؤسسات للاهتمام بالتصدير. حيث تنظر الإدارة للمبيعات الدولية كمصدر محتمل لزيادة أرباحها. و أشارت الدراسات السلوكية للتصدير للرغبة للربح قصير الأجل يعد ذا أهمية كبيرة للعديد من المؤسسات الصناعية وخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
2- تفوق تكنولوجي (سلعة مميزة) : أشارت الدراسات السلوكية في مجال التصدير الى ان المؤسسة التي تمتلك تفوق تكنولوجي، وتتوفر لديها سلعة مميزة مقارنة بما يعرضه المنافسون في السوق الدولي من المحتمل ان تنخرط هذه المؤسسة بأعمال التسويق الدولية؛
3- توفر معلومات استثنائية عن السوق الاجنبية : ان المعلومات عن السوق حافز للمؤسسة للعمل بمجال التصدير. وهذه المعلومات تتضمن خصائص العملاء الاجانب، وأحوال الاسواق الخارجية ومثل هذه المعرفة الخاصة قد تنتج عن رؤية المؤسسة بالاعتماد على البحوث الدولية او من خلال الزيارات والاتصالات الخاصة بالأسواق الخارجية او من كونها موجودة بالمكان والوقت المناسب؛
4- القرب من الأسواق الخارجية: ان القرب من العملاء والموانئ والقرب من الأسواق الخارجية يلعب دورا مهما في النشاطات التصديرية للمؤسسة؛
5- تنويع المخاطر: في بعض الحالات قد تواجه المؤسسات المصدرة مخاطر سوقية اقل من المؤسسات الغير مصدرة وذلك بسبب ما لديها من اسواق منوعة. ومن ثم فان البيع بأسواق متعددة قد يقلل من المخاطر المرتبطة بتدهور أرباح البيع في أي سوق؛
6- اتجاهات المديرين: تلعب اتجاهات المدراء وتوقعاتهم دورا حاسما في تحديد النشاط التصديري للمؤسسات، ودلت الدراسات السلوكية ميزة الخصائص الفردية (العمر، التعليم...الخ)لمتخذي القرار بالمؤسسة وبين العمل بالأسواق الخارجية. والعضوية في الاتحادات التجارية والمهنية لها دور كبير في تأثير على سلوك واتجاهات المدراء نحو النشاط الخارجي؛
7- الجدوى الاقتصادية: عند توفر الجدوى الاقتصادية في الإنتاج و الإعلان والتوزيع أو اية نشاطات أخرى، ان اتساع نطاق السوق عن طريق التصدير يؤدي لتخفيض وحدة التكاليف للوحدات المنتجة .ويعكس تأثير الجدوى الاقتصادية طبيعة الكفاءة المرتبطة بالحجم ومن خلال التصدير فان التكاليف الثابتة الناتجة عن الإدارة والتسهيلات و الأجهزة والموظفين والبحث والتطوير يمكن توزيعها على وحدات إنتاجية أكثر؛

8- المزايا التسويقية: ان المعرفة والتخصص التسويقي بين المؤسسة المصدرة ومنافسيها وتوفر قيمة بيعيه ذات مهارات عالية وبينية تسويقية ذات كفاءة ونظام خدمة فنية عالية الى ان تعمل كحوافز للتصدير؛

9- توفر الفرص التسويقية في الخارج: ان توفر الفرص في الاسواق الخارجية قد تكون ذات تأثير قوي على رغبة المؤسسة بالتصدير واذا توفرت القدرة لدى المؤسسة على توفير الموارد الضرورية للاستفادة من الفرص؛

10- وكلاء او دوافع التغير: تلعب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية دورا رئيسيا في تنشيط وتنمية اعمال التصدير. فمثال المؤسسات الحكومية قد تعطي اعفاءات ضريبية ومنح ضمانة القروض لاعمال التصدير، وتعطي معلومات عن الاسواق الخارجية وتنظم المعارض التجارية الدولية وتقوم بالتمويل والمشاركة في المهام التجارية وعقد الاتتفاقيات التجارية وغيره؛

11- زيادة القدرة في الموارد: قد تصبح عملية التوسع الخارجي ذات جدوى عند زيادة القدرة في الموارد البشرية والمادية الغير مستغلة للبدء في التصدير؛

12- زيادة حجم المبيعات الموسمية للسلعة: بعض القطاعات الصناعية مثل صناعة الملابس والنسيج قد تكون اقل مقاومة لدورات الاعمال من غيرها. فالموسمية في ظروف الانتاج والطلب في السوق المحلية لصناعة معينة قد تعمل كمؤشر سابق لاكتشاف السوق الخارجية ولذلك يتجه للتصدير من اجل ازالة التذبذب في دورة الانتاج. لذلك فيتوقع اتباع المؤسسات الاستراتيجيات المناسبة للتكيف مع هذه المتغيرات؛

13- صغر حجم السوق المحلية: ان صغر حجم السوق المحلية يدفع بالمؤسسات لعملية التصدير الخارجي وتتبع المؤسسات التي تنتج سلع استهلاكية للمستهلكين الدوليين الذين لديهم صفات مشتركة في اسلوب الحياة كإستراتيجية معدة للاتفاق؛

خلاصة الفصل:

يعد وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية في الاقتصاد الحديث، نظرًا لقدرتها الثابتة على تحقيق تغيرات هيكلية في النظام الاقتصادي. تعد ترقية الصادرات وتنويعها من القضايا التي لا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال. فالتصدير يلعب دورًا بالغ الأهمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي لأي دولة، وتحقيق أهدافها في زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص العمل واستغلال الموارد بشكل أمثل.وبناءً على ذلك، فإنه يجب على الحكومات وضع استراتيجية شاملة لتعزيز الصادرات، بهدف توفير بيئة مناسبة وشروط مساعدة لتشجيع المؤسسات المحلية بشكل عام، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص على التوسع في عمليات التصدير والاندماج في الأسواق العالمية. يتطلب ذلك وجود استراتيجية اقتصادية واضحة تستهدف تنويع هيكل الصادرات في الاقتصاد الوطني وتعزيز فاعليتها بالتالي، تصبح ترقية الصادرات ضرورة حيوية لتعزيز الاقتصاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب تعاون الحكومة والقطاع الخاص في وضع الاستراتيجيات اللازمة وتوفير البيئة الملائمة لتحقيق هذه الأهداف.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب النظري على المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصفيرة والمتوسطة وكذا الصادرات بصفة عامة، وتنويع هيكل الصادرات في الجزائر سنحاول من خلال هذا الفصل محاولة تطبيق تلك المضامين على حالة الجزائر للفترة الممتدة من 2000 الى 2020، وما هي المساهمات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الصادرات ككل، من خلال دراسة تحليلية لإحصائيات المتعلقة بهذه المؤسسات، عرض الصادرات المتأتية منها من ناتج محلي الة القيمة المضافة وكذا مساهمتها في توفير فرص العمل بالإضافة الى المشاكل والعراقيل التي تواجهها.

ولقد تم اختيار فترة كبيرة لنستطيع من خلالها الحكم على هذه المؤسسات وما اذا كانت في استقرار أو نمو مستمر أي تحظى باهتمام من قبل الجهات المختصة لمعرفة الدور الذي تقدمه للاقتصاد والبلاد ككل، و تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2020

المبحث الثاني: تطور هيكل الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2020

المبحث الثالث :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات في الجزائر

المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2020

تسعى الدولة الجزائرية بخلق مساحة أكبر لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العديد من الصيغ التي تتيح لها جال أكبر، باعتبارها قادرة على جلب الثروة وإنعاش الاقتصاد خاصة أن الدولة تعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات وترى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحسن بديل لتنمية الصادرات ومن هنا سنعتمد على عدد من الأرقام والإحصائيات، التي تشخص وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المطلب الأول: تطور وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قد شهد تحولًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. وتُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أعمدة الاقتصاد في معظم الدول، حيث تسهم بشكل كبير في خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤخرا بمكانة كبيرة في الجزائر إذ تلقى الدعم والتسهيلات من طرف الدولة تشجيعا لها لتقديم قيمة مضافة للاقتصاد والاهتمام أكثر بها وذلك لاكتشاف أن إقصاد كبريات الدول قائم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2004)

هنا سنتطرق الى التطور الحاصل في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من حيث الشكل القانوني أو القطاعات المهيمنة

الجدول رقم (04): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2000-2004

	2000	2001	2002	2003	2004
المؤسسات الخاصة	153264	178561	198562	200846	276159
المؤسسات العامة	1019	974	921	894	889
مؤسسات الصناعات التقليدية	17435	18733	1003	7217	35911
المجموع	171718	198262	200486	208957	312959
الاشغال العمومية والبناء	42425	49516	55162	65123	70615
فلاحة وصيد بحري	19532	20125	31256	32659	39612
الطاقة والمناجم	1126	1189	1256	1282	1321
الصناعة	23569	26849	39852	41569	44256
الخدمات	725692	769532	895626	956214	1100568

المجموع	812344	867211	1021896	1096847	1257684

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات المتوفرة على الموقع www.douane.gove.dz

تاريخ الاطلاع 2023/05/30

نلاحظ من خلال الجدول، التطور التصاعدي لتعداد مؤسسات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 2000أي كانت 171718 لتصل الى 312959 هذا فيما يخص المؤسسات حسب الشكل القانوني (الخاصة، العامة، المؤسسات الصناعات التقليدية) وهي زيادة بنسبة 55%وهذا على عكس القطاع العام الذي هو في انخفاض مستمر ويمكن القول أن سبب ذلك راجع الى:

- التوجه نحو القطاع الخاص.
- إعادة هيكلة الاقتصاد ككل.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات ذات القطاعات الأخرى المهيمنة كذلك في تصاعد مستمر ابتداء من 2000 الى غاية 2004 بنسبة زيادة معتبر من 812344 مؤسسة الى 1257684 وقدرت ب64% .

2- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2005-2011)

الجدول رقم (05): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2005-2011

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤسسات الخاصة	245842	269806	293946	392013	455398	482892	511856
المؤسسات العامة	874	739	666	626	591	557	572
مؤسسات الصناعات التقليدية	96072	106222	116347	126887	131505	135623	146881
المجموع	342788	376767	410959	519526	587494	619072	659309
الاشغال العمومية والبناء	80716	90702	100250	111978	122238	129762	135752
فلاحة وصيد بحري	2947	3186	3401	3599	3648	3806	4006
الطاقة والمناجم	1350	1450	1565	1660	1775	1870	1956
الصناعة	48185	50586	53579	56568	58803	61228	63890

الخدمات	112644	123782	135151	147582	159444	172653	186157
المجموع	245842	269706	293946	321387	345908	369319	391761

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات المتوفرة على الموقع www.douane.gove.dz

تاريخ الاطلاع 2023/05/30

نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع أنواع المؤسسات في تزايد مستمر مثل ما سبق الإشارة له وبنسبة زيادة معتبرة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما عدا المؤسسات العامة التي لا تزال في تناقص طرديا مع التطور التاريخي.

3- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2012-2016)

الجدول رقم (06): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2012-2016

	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الخاصة	532702	578586	633891	690113	780339
المؤسسات العامة	561	547	544	532	438
مؤسسات الصناعات التقليدية	154123	168801	186303	206166	233298
المجموع	687386	747934	820738	896811	1014075
الاشغال العمومية والبناء	142222	150910	159775	168557	169124
فلاحة وصيد بحري	4277	4616	5038	6525	7024
الطاقة والمناجم	2052	2259	2439	2639	3201
الصناعة	61517	79073	78108	83701	99275
الخدمات	104049	228592	259622	277379	298692
المجموع	577316	538801	504982	465450	314117

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات المتوفرة على الموقع www.douane.gove.dz

تاريخ الاطلاع 2023/05/30

وعليه نلاحظ من خلال الجدول استمرار تزايد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما نلاحظه هيمنة قطاع الخدمات مؤخرا وهذا يدل على التوجه الجديد للدولة بعدما كانت تعاني من قصور في القطاع الخدماتي أما باقي القطاعات فنلاحظ زيادة لكن بنسب ضئيلة ماعدا القطاع العام والذي لا يزال في هبوط مستمر لتوجه الدولة نحو خوصصة قطاعاتها.

4- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017-2020)

الجدول رقم (07): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2017-2020

	2017	2018	2019	2020
المؤسسات الخاصة	792561	812562	829456	1016852
المؤسسات العامة	421	402	383	354
مؤسسات الصناعات التقليدية	221356	265956	289452	321956
المجموع	1014338	1078920	1119291	13391620
الاشغال العمومية والبناء	172615	187562	198562	215623
فلاحة وصيد بحري	7845	8326	8451	8845
الطاقة والمناجم	3465	3623	3756	3956
الصناعة	104521	112596	124563	132582
الخدمات	301256	312658	322156	245162
المجموع	589702	624765	657488	606168

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات المتوفرة على الموقع www.douane.gove.dz

تاريخ الاطلاع 2023/05/30

نلاحظ أن هذه الفترة كذلك شهدت استمرارية الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس الوتيرة تقريبا وهذا لطبيعة التسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيع مختلف القطاعات خاصة الخاصة منها والتوجه نحو إعادة هيكلة معظم المؤسسات التابعة للقطاع العام حيث نلاحظ نقص في عددها ذلك خلال فترة الراسة كاملة.

ثانيا :التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن لنا توضيح توزيع تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التراب الوطني من خلال الجدول التالي:

الجدول (08): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق فترة 2000-2020

السنوات	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب
2000	99856	49152	17582
2001	102653	50265	19256
2002	115262	51268	20152
2003	131256	62531	21526
2004	136595	70256	22356
2005	149964	72076	23802
2006	153492	80072	26242
2007	177730	87666	28550
2008	193483	96345	31550
2009	205857	105085	34960
2010	214728	109981	36659
2011	232664	119146	39951
2012	245125	124596	42659
2013	249526	134582	43268
2014	255125	142536	44856
2015	265152	155262	48596
2016	275842	157526	49685
2017	279568	189562	50526
2018	289561	189989	52165
2019	310252	195262	57512

2020	240201	200256	59625

المصدر: bulletin d'information statistique de la PME de ministère de l'industrie et des mines 2005-2011

شكل رقم (01): لتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق فترة 2005-2011

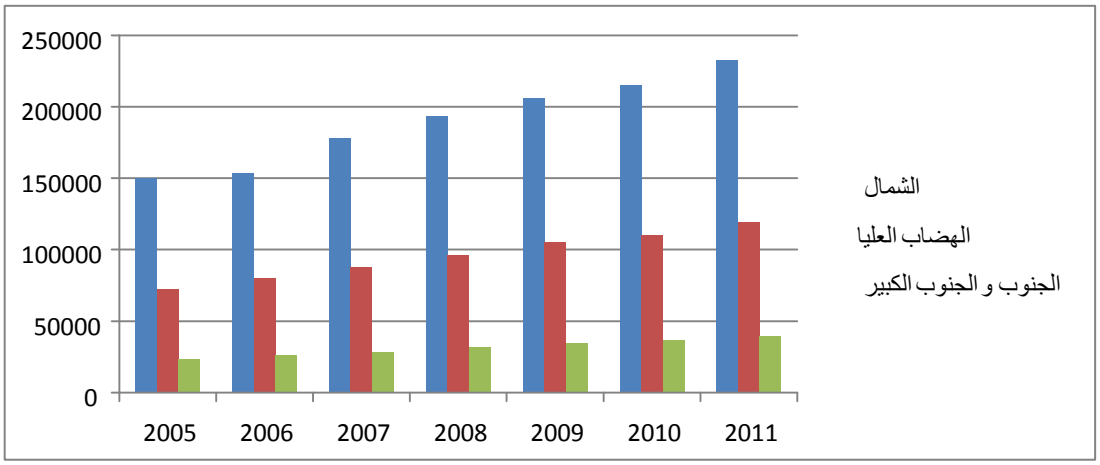

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول

تبين معطيات الجدول و الشكل البياني ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2005-2011 باعتبارها أكبر فترة عرفة هيكلة جذرية في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتركز بكثرة في مناطق محددة دون غيرها من المناطق الأخرى فهي تتوزع على 10 ولايات بنسبة تفوق النصف من أجمالي تعداد المؤسسات الكلي بينما يتوزع الباقي على 38 ولاية المتبقية، و تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا في المناطق الشمالية من الوطن حيث بلغ عدد المؤسسات 234664 مؤسسة سنة 2011 و ذلك بنسبة 59% من إجمالي عدد المؤسسات حيث تتوزع على المدن الكبرى و من أمثلتها : الجزائر ، وهران ، تيزي وزو ، بجاية ، سطيف، تيبازة، بومرداس البليدة ، قسنطينة ، عنابة تليها منطقةالهضاب العليا التي سجلت 114146 مؤسسة أي بنسبة 31% من إجمالي عدد المؤسسات لتأتي منطقةالجنوب و الجنوب الكبير ب 39951 و بنسبة ضئيلة جدا ب 10 %، ويرجع هذا الى وجود حركية كبيرة و نشاط اقتصادي واسع في منطقة الشمال الى جانب ارتفاع الكثافة السكانية فيها بخلاف مناطق الهضاب العليا و الجنوب دون اهمال لا عدالة توزيع الثروات في البلاد وكما يبينه الشكل البياني أسفله فأن هذا الاختلاف يعكس إشكالية كبيرة تعاني منها هذه المشروعات في الجزائر كما قد يرهن نجاح هذه الاستراتيجية حيث يتنافى و خاصية التوازن الجهوي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تنمية الاقتصاد وتنويع التنمية الاقتصادية ككل باعتباره أداة لانعاش المداخيل للدولة من الخارج أو مثل تعزيز مداخيلها بالعملة الصعبة من جهة وتحريك الحركة الاقتصادية بالداخل من جهة أخرى وفي هذا المطلب سنتطرق لأهم المساهمات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوطن والاقتصاد ككل كما يلي:

- المساهمة في تنويع مصادر الدخل: من خلال انتاج السلع البديلة للواردات، وامداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات انتاج، إضافة الى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المؤسسات، بحيث تدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.
- المساهمة في توفير فرص العمل للمواطنين ففي ظل الزيادة المطردة في أعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد والكليات التقنية، في ظل انحصار فرص العمل في الدوائر الحكومية، فقد أصبح من الضروري البحث عن قنوات تستوعب هؤلاء الخريجين، وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على توفير الكثير من الفرص العمل نظرا لاعتمادا على تقنية انتاج كثيفة العمل.
- تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن توفر المنتجات والخدمات التي تحتاجها المشاريع الكبيرة، والمساهمة في خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- إمكانية تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية، من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تعبئة المدخرات الوطنية فنظرا لصغر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيات الإنتاج، فإن الأعمال الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة من المؤسسات الكبيرة في تعبئة التوظيف المدخرات، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية، ودعم القيمة المضافة وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات إذ تساهم الصناعات في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير عدد العمال المصرح بهم

الجدول رقم (09): تطور تعداد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات	عدد العمال المصرح به
2000	634375
2001	737062
2002	731082
2003	705000
2004	838504
2005	891596
2006	956215
2007	1125684
2008	1256894
2009	1346825
2010	1452612
2011	1499256
2012	1515624
2013	1594256
2014	2256951
2015	3256841
2016	3956215
2017	4484152
2018	4512625
2019	5216235
2020	6451256

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى القيمة التي تساهم فيها في رفع قيمة الصادرات الى أنها لها دور اجابي وفعال بدرجة كبيرة على الاقتصاد الوطني بالداخل في تقليل حجم البطالة ورفع عدد العمالة بنسب لابأس بها اذ نلاحظ زيادة مستمرة في عدد العمال خلال الفترة المدروسة.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة للفترة 2000-2020

الجدول رقم (10): تطور القيمة المضافة للفترة 2000-2020 الوحدة :مليون دولار

السنوات	المبلغ بالمليون دولار
2000	711672
2001	935764
2002	1010274
2003	1178485
2004	1335170
2005	143504
2006	1636136
2007	314819
2008	2029559
2009	159652
2010	1624956
2011	2165326
2012	45953
2013	156943
2014	2451632
2015	1023568
2016	1356289
2017	1259468
2018	1935861
2019	2156894
2020	1953486

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

نلاحظ أن هذه المؤسسات ترفع من قيمة المضافة لمداخيل الدولة وهي في تطور مستمرة خلال الفترة المدروسة رغم أنها نسب ضئيلة جدا مقارنة بإجمالي الصادرات وهذا راجع لطبيعة تحكم الصادرات في البلاد اذ انها تعتمد على المحروقات بشكل كبير.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع الناتج المحلي للفترة2000-2020

الجدول رقم (11): تطور الناتج المحلي للفترة 2000-2020 **الوحدة :مليون دولار**

السنوات	القيمة بالمليون دولار
2000	420
2001	459.5
2002	481.2
2003	506
2004	550.6
2005	1265
2006	1356.4
2007	1560.6
2008	1679.5
2009	1884.2
2010	1862.7
2011	1825
2012	1596
2013	12568
2014	18455
2015	1856.5
2016	20153.2
2017	15262
2018	1856.5
2019	16852
2020	15262

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

الناتج المحلي للبلاد في تحسن ملحوظ طوال الفترة المدروسة بسبب اهتمام الدولة أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيكلة هذا القطاع المستمر، يعطي نتائج واضحة ومستمرة من سنة لأخرى وهذا ما توضحه نتائج الجدول.

المبحث الثاني: تطور هيكلالصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2020

إن ما يميز هيكل صادرات الجزائرية هو سيطرت المحروقات أكثر 95.54 ٪ وتعتبر صادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية، ونظراً للتقلبات التي تمس أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، فقد سعت السلطات الجزائرية لتنمية صادرات خارج المحروقات، برسم استراتيجية شاملة تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، غير أن ذلك لم يتحقق الى حد الآن، حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستويات المطلوبة.

المطلب الأول: تطورحجمالصادرات الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2000-2020)

نعرض بعض الإحصائيات حول الصادرات التي تساهم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الخارجية خلال الفترة 2000-2020 كما يلي:

- **عرض تطور قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات**

الجدول رقم (12): تطور قيمة الصادرات الجزائرية للفترة 2000-2004 **الوحدة :مليون دولار**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
قيمة الصادرات مقابل مليون دولار الأمريكي	612	648	734	673	781
النسبة من اجمالي الصادرات %	2.73	3.38	3.9	2.73	2.43

المصدر: www.andi.dz

يبين لنا الجدول تطور قيمة الصادرات التي تساهم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلال الفترة المدروسة والممتدة من 2000 الى غاية 2020 مقابل سعر الصرف الدولار الأمريكي والنسبة التي تساهم بها هذه المؤسسات مقارنة بإجمالي الصادرات حيث قمنا بتقسيمها الى أربع فترات كما يلي:

الفترة الأولى: (2000-2004):هذه الفترة عرفت ارتفاع نسبي في الصادراتلكن بقيم متقاربة ضئيلة ما بين 2 الى 3 بالمئة وهي قيم قلية جدا مقارنة بإجمالي الصادرات التي تحوزها الدولة وهذا ان دل عن شيء دل على هامشيتها في الاقتصاد الوطني وتعتبر هذه الفترة أقل فترة بسبب تهميشها من طرف الدولة وعدم تقديم التسهيلات وفرض قوانين تشجع على تبنيها.

الجدول رقم (13): تطور قيمة الصادرات الجزائرية للفترة 2005-2011 الوحدة :مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة الصادرات مقابل الدولار الأمريكي	930	1185	1309	1893	1232	1369	2163
النسبة من اجمالي الصادرات %	1.97	2.17	2.21	2.43	2.36	2.67	2.8

المصدر: www.andi.dz

الفترة الثانية (2005-2011):عرفت هذه المرحلة سقوط حر في قيمة الصادرات يمكن القول أن هذا راجع لعدة اعتبارات منها الأزمة المالية 2008 (أزمة الرهن العقاري)وكذا يمكن أن نقول أن الدولة ما زالت تهمش هذا النوع من المؤسسات رغم قيامها بهيكلة هذا القطاع وإعطاء اعتبارات وأهمية أكثر مما كانت عليه بفتح مجال للشباب من خلال وكالة دعم الشباب والذي بدوره زاد في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير مقارنة بالمرحلة التي تسبقها.

الجدول رقم (14): تطور قيمة الصادرات الجزائرية للفترة 2012-2016 الوحدة :مليون دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الصادرات مقابل الدولار الأمريكي	1878	1011	1370	2335	877
النسبة من اجمالي الصادرات %	2.87	3.1	4.6	4.3	6.16

المصدر: www.andi.dz

الفترة الثالثة (2012-2016):هذه الفترة تعتبر أحسن فترة عرفتها الجزائر بالنسبة لصادرات التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نرى أن النسبة كانت مرتفعة جدا في سنة 2016 وهي أعلى نسبة حققتها في صادراتها خارج قطاع المحروقات ويمكن القول انها المرحلة المثلى.

الجدول رقم (15): تطور قيمة الصادرات الجزائرية للفترة 2017-2020 **الوحدة :مليون دولار**

السنوات	2017	2018	2019	2020
قيمة الصادرات مقابل الدولار الأمريكي	1890	2216	2068	2068
النسبة من اجمالي الصادرات %	6.16	5.46	5.39	5.91

الفترة الرابعة (2017-2020): تميزت هذه المرحلة بنسب مرتفعة مقارنة بباقي المراحل ومذلك بثبات في حجم صادراتها أي أن هنالك دور ومساهمة لهذه المؤسسات وكذلك تتحكم في صادراتها بثبات.

المطلب الثاني: دراسة وضعية هيكل صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2000-2020

سنتطرق في هذا المطلب للتوزيع الجغرافي و التركيب السلعي للصادرات و اهم الدول المصدر اليها وذالك كما يلي :

اولا: التوزيع الجغرافي لصادرات

يمكن الإشارة الى أن الصادرات خارج قطاع المحروقات هي نسبة قليلة جدا مقارنة بمداخيل الصادرات الاجمالية وفي هذا المطلب سنتعرض الى التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية وتبيان أهم الدول التي تتعامل معها الدول خارج صفقات المحروقات كما يلي:

الجدول رقم: (16): التوزيع الجغرافي للصادرات حسب الدول المستوردة من 2000-2020الوحدة :مليون دولار

الدول	الصادرات خارج المحروقات	هولندا	اسبانيا	فرنسا	ايطاليا	بريطانيا	مالطا	تونس	المغرب	العراق	تركيا

84	0	61	33	-	22	105	112	124	84	514	2000
66	0	68	34	-	24	98	100	100	86	625	2001
75	0	92	22	2	15	89	97	125	59	701	2002
84	0	75	15	-	16	87	115	153	77	715	2003
62	0	71	37	2	13	73	180	122	115	828	2004
69	0	77	32	3	19	63	189	135	127	907	2005
70	0	101	50	1	16	115	215	190	81	1158	2006
70	0	108	60	0	8	150	353	125	139	1332	2007
140	-	56	70	3	6	240	435	222	237	1937	2008
70	0	24	41	11	3	93	216	156	40	1066	2009
35	4	30	60	1	17	118	224	300	169	1526	2010
37	15	20	75	0	27	164	211	468	252	2062	2011
13	78	52	38	1	30	149	204	500	484	2062	2012
39	39	41	42	47	70	96	163	345	658	2014	2013
40	31	38	71	-	85	134	515	435	844	2810	2014
44	35	33	77	-	88	125	425	444	435	2942	2015
42	35	29	71	22	90	130	332	416	401	3012	2016
51	33	28	72	15	70	132	392	391	339	3236	2017
39	39	37	73	17	77	128	349	395	391	4526	2018
46	37	34	79	20	79	137	402	401	397	5015	2019

2020	5215	444	318	425	110	82	25	69	36	30	40

المصدر: بالاعتماد على المعطيات المتاحة على موقع وزارة المالية

من خلال المعطيات من الجدول أعلاه نلاحظ أن الدولة لها العديد من الدول التي تتعامل معها في صادراتها منذ مدة طويلة من بدايات 2000 الى غاية 2020 خاصة دولة اسبانيا وفرنيا نلاحظ ان صادراتها في تزايد مستمر يفوق 500 مليون دولار

نلاحظ ان في الفترات الاولى من 2000 الى 2010 يقتصر التعامل مع الدول الاوروبية اي عدم التنوع في الشركاء بينما بعد سنة 2010 نلاحظ تنوع في الشركاء مع بعض الدول العربية (العراق تونس مصر المغرب) وذلك بسبب انضمامها الى منطقة التجارة الحرة العربية و الافريقية (دول الساحل)

عموما يمكن القول إن الصادرات خارج قطاع المحروقات في نمو واستمرارية مع تطور السنوات وهذا مؤشر إيجابي يدل على التوجه الجديد للدولة الجزائرية.

ثانيا: التركيب السلعي للصادرات

يوجد العديد من المواد والمنتجات التي تقوم الجزائر بتصديرها خارج قطاع المحروقات وخاصة في الآونة الأخيرة بسبب التسهيلات التي تقدها الدولة لتشجيع الصادرات

الجدول رقم (17): أهم المواد المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2000-2005 الوحدة :مليون دولار

المواد المصدرة	مواد غذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية أخرى	المجموع
2000	32	44	465	11	47	13	612
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	734
2003	48	50	509	1	30	35	673

2004	59	90	571	-	47	14	781
2005	67	134	651	-	36	19	907

المصدر: www.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم في حجم الصادرات خاصة المواد الغذائية حيث نلاحظ تحسنها من سنة لأخرى لتتجاوز عتبة 900 مليون دولار أمريكي يمكن اعتبار هذه العوائد متأتية من عدة منتجات غذائية أهمها التمور، السكر، المياه المعدنية. كما نلاحظ من الجدول أن المنتجات النصف مصنعة تعتبر كذلك من أهم الصادرات التي تتنوع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نلاحظ تحسن ملحوظ من بداية فترة الدراسة الى غاية 2005

الجدول رقم (18): أهم المواد المصدرة من طرف المؤسسات الغيرة والمتوسطة للفترة 2006-2012 الوحدة :مليون دولار

المواد المصدرة	مواد غذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية أخرى	المجموع
2006	73	195	828	1	44	43	1184
2007	88	169	993	1	46	35	1332
2008	119	334	1384	1	67	32	1928
2009	113	170	692	-	42	49	1066
2010	315	94	1056	1	30	30	1526
2011	355	161	1496	-	35	15	2062
2012	315	168	1527	1	32	19	2062

المصدر: www.andi.dz

تعتبر هذه الفترة أحسن بكثير من الفترة السابقة فيما يتعلق بالمنتجات المواد النصف المصنعة حيث فاقت قيمة الصادرات 1500 مليون دولار وهذا مؤشر إيجابي يهدف الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بالقدر الكافي في تشجيع الصادرات خاصة سنة 2012.

الجدول رقم (19): أهم المواد المصدرة من طرف المؤسسات الغيرة والمتوسطة للفترة 2013-2020 الوحدة :مليون دولار

المواد المصدرة	مواد غذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية أخر	المجموع
2013	315	109	1458	-	28	17	1927
2014	402	109	2121	2	16	11	2661
2015	323	106	1693	1	18	11	2152
2016	234	84	1299	-	53	18	1688
2017	327	73	845	-	78	20	1343
2018	373	93	1626	-	90	33	2215
2019	408	96	1445	-	83	36	2068
2020	425	102	1562	-	84	42	2215

المصدر: www.andi.dz

نلاحظ في هذه الفترة تحسن جد كبير في الصادرات والمساهمة التي تقدمها وللاقتصاد ككل وفي سنة 2018 حققت عائد مرتفع جدا تجاوز 2200 مليون دولار خاصة العوائد المتأتية من المنتجات نصف مصنعة والمواد الغذائية.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات في الجزائر

تعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءًا أساسيًا من الاقتصاد في العديد من الدول. تلعب هذه المؤسسات دورًا هامًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة. بشكل عام، تعتبر تنويع الصادرات أمرًا حاسمًا للدول والاقتصاديات، حيث يسهم في تحسين التوازن التجاري وزيادة الإيرادات الخارجية وتعزيز التنافسية العالمية. في هذا السياق، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في تحقيق هذا التنويع وزيادة الصادرات

المطلب الأول: دراسة مؤشرات تنويع الصادرات

يوجد العديد من المؤشرات لقياس التنوع الاقتصادي لصادرات فهناك مؤشرات تتعلق بدراسة التركيز وأخرى بالتنويع وتعتبر هذه المؤشرات مؤشرات إحصائية.

اولا: دراسة مؤشر التركيز

يستند أساسا هذا المؤشر الى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة، أو توزيعها بشكل عادل أو متساوي بدلا من تركيزها، هذا ويعد مؤشرا جيني أفضل من المؤشرات التركز بأوسطها تم تطويره من قبل جيني سنة 1912 حيث يرتبط ارتباطا وثيقا بتمثيل عدم المساواة في الدخل من خلال منحنى لورينز على وجه الخصوص فانه يقيس نسبة المنطقة بين منحنى لورينز وخط التوزيع (منطقة التركيز) الى منطقة التركيز القسوى.

الشكل رقم (02): معامل جيني

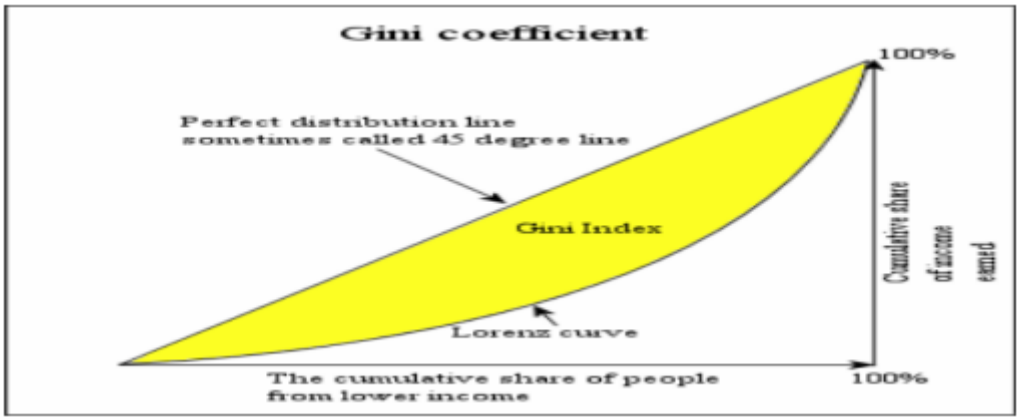

المصدر:Gini coefficient calculation,nationalchengchiuniversity

نلاحظ أن قيمة قيمة مؤشر جيني تتراوح بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) واحد صحيح الذي يمثل عدم المساواة التامة

وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0.7:

وعالية اذا تراوحت قيمة المعامل بين 0.5 و 0.7 ومتوسط اذا تراوحت بين 0.35 و 0.5 وضعيفة اذا انخفضت عن 0.35.

ثانيا : دراسة مؤشر التنويع

يعتمد تنوع الصادرات على توسع النطاق السلع والخدمات التصديرية من أجل زيادة أداء الصادرات ولتحقيق هذا التنوع لابد من حصة المنتجات المصنعة والشبه مصنعة والابتعاد عن القطاعات ذات العلاقة بالمحروقات والتي تجعل اقتصاد البلدان هشة تعتمد على مصادر دخل محدودة.

الجدول (20): مؤشر التنويع الصادرات وفق مؤشر هرشمانهرفندل للفترة (2000-2005)

المواد المصدرة	الصادرات الكلية بالمليون دولار	مواد غذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية أخرى	HHI
2000	22031	32	44	465	11	47	13	0.95571
2001	19132	28	37	504	22	45	12	0.94613

2002	18825	35	51	551	20	50	27	0.93519
2003	24612	48	50	509	1	30	35	0.95640
2004	32083	59	90	571	-	47	14	0.96113
2005	46001	67	134	651	-	36	19	0.96847

المصدر: بالاعتماد على المعطيات المتاحة على موقع وزارة المالية

نلاحظ أنه في سنة 2000 كان hhi=0.95571 حيث تشكل المواد الخام نصف المواد المصنعة ما نسبته 2.11% من نفس السنة في حين تبقى المواد الغذائية والمواد الخام والتجهيزات الزراعية والتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية 0.67% كما نلاحظ في سنة 2005 مثلا الصادرات النفطية كانت 46001 مليون دولار امريكي أي ما نسبته 96.84%من قيمة الصادرات الكلية، لتنخفض الصادرات النفطية .

الجدول (21): مؤشر التنويع الصادرات وفق مؤشر هرشمانهرفندل للفترة (2006-2012)

المواد المصدرة	الصادرات الكلية بالمليون دولار	مواد غذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية أخرى	HHI
2006	54613	73	195	828	1	44	43	0.96534
2007	60163	88	169	993	1	46	35	0.96464
2008	79298	119	334	1384	1	67	32	0.96099
2009	45194	113	170	692	-	42	49	0.96229
2010	57489	315	94	1056	1	30	30	0.95730
2011	73489	355	161	1496	-	35	15	0.95730

0.95525	19	32	1	1527	168	315	71866	2012

المصدر: بالاعتماد على المعطيات المتاحة على موقع وزارة المالية

نلاحظ أن مؤشر التنويع الصادرات مرتفع فاق 0.95حيث تشكل المواد الغذائية أكثر المواد تنوعا وتصدير بقيم فاقت 320 مليون دولار أمريكي أما أقلها في هذه الفترة كانت التجهيزات الزراعية وقد يكون هذا بسبب أن الدولة لا تتوجه نحو التوجه الزراعي بالدرجة الأولى.

الجدول (22): مؤشر التنويع الصادرات وفق مؤشر هرشمانهرفندل للفترة (2013-2020)

HHI	مواد استهلاكية أخرى	تجهيزات صناعية	تجهيزات زراعية	مواد نصف مصنعة	مواد خام	مواد غذائية	الصادرات الكلية بالمليون دولار	المواد المصدرة
0.95426	17	28	-	1458	109	315	64886	2013
0.95062	11	16	2	2121	109	402	62886	2014
0.93497	11	18	1	1693	106	323	34668	2015
0.93497	18	53	-	1299	84	234	30026	2016
0.91054	20	78	-	845	73	327	35191	2017
0.90512	33	90	-	1626	93	373	41168	2018

2019	42659	408	96	1445	-	83	36	0.89212
2020	47591	425	102	1562	-	84	42	0.82156

المصدر: بالاعتماد على المعطيات المتاحة على موقع وزارة المالية

تعتبر هذه المرحلة اقل من المراحل السابقة خاصة السنتين الأخيرة عرفت انخفاض في اجمالي الصادرات وكذا مؤشر التنويع قد يكون ذلك راجع للانعدام الصادرات من التجهيزات الزراعية وكذا انخفاض قيمة المواد الاستهلاكية الأخرى خاصة في سنتي 2014-2015.

المطلب الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في صادرات القطاعات البديلة

تسعى الدولة جاهدة أن تجد الحلول البديلة التي تساعد في هيكلة اقتصادها وخاصة أن مداخيلها تعتمد بنسبة كبيرة على المداخيل المتعلقة بالبترول والتي تفوق 95% لذا تحاول البحث في قطاعات أخرى تساهم في رفع قيمة عوائد الصادرات منها القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي...الخ

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات القطاع الصناعي.

تلعب الصناعة في الجزائر دورا هاما في الاقتصاد الوطني والتنمية المتوازنة وهي تعتمد على قدرات هامة ومتطورة كالثروات الطبيعية المتنوعة والمتوفرة محليا وكذا التقنيات والتكنولوجيات الحديثة.

حيث تحاول الدولة جاهدة انتهاج العديد من الإجراءات التي تساعد على تبني القطاع الصناعي كبديل للمحروقات في مداخيلها.

الجدول رقم (23): الصادرات الصناعية للفترة 2000-2005الوحدة :مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات بالمليون دولار	569	598	679	624	722	840

المصدر: بالاعتماد على المعطيات المتاحة على موقع وزارة المالية

من خلال الجداول نلاحظ أن الدولة الجزائرية لها حجم صادرات لا بأس به في القطاع الصناعي لكن في حالة تذبذب خاصة سنة 2005 يمكن أن يكون ذلك راجع لسياسات الدولة المطبقة في هذه الفترة.

الجدول رقم(24): الصادرات الصناعية للفترة 2006-2011الوحدة :مليون دولار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات بالمليون دولار	1110	1243	1808	953	1210	1707

المصدر: بالاعتماد على المعطيات المتاحة على موقع وزارة المالية

نلاحظ من الجدول ان أعلى قيمة حققتها الجزائر في الصادرات الصناعية كانت في سنة 2008 تليها سنة 2011بعدما حققت معد نمو جيد.

الجدول رقم (25): الصادرات الصناعية للفترة 2012-2016الوحدة :مليون دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات بالمليون دولار	1746	1612	2257	1828	1454

المصدر: بالاعتماد على المعطيات المتاحة على موقع وزارة المالية

نجد أن سنة 2014 حققت أعلى نسبة بقيمة 2257 مليون دولار امريكي في المرحلة بعدما نزل المؤشر في سنة 2013 الى قيمة ضئيلة وفي سنة 2016 حيث بلغت اجمالي الصادرات 1454 مليون دولار امريكي .

الجدول رقم (26): الصادرات الصناعية للفترة 2017-2020الوحدة :مليون دولار

السنوات	2017	2018	2019	2020
الصادرات بالمليون دولار	1016	1842	1660	1796

المصدر: بالاعتماد على المعطيات المتاحة على موقع وزارة المالية

هذه المرحلة كانت اجمالي صادراتها الصناعية في2017 بقيمة 1016 مليون دولار امريكي و وصل اجمالي صادراتها الى 1796 مليون دولار امريكي سنة 2020 .

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي.

إن الحديث عن الفلاحة في الجزائر ليس بالأمر السهل لاعتبارات كثيرة. ذلك أن الجزائر تحتل اليوم المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، بعدد سكان يتجاوز 40 مليون نسمة، وبفاتورة متوسطة تقدر بـ :2.5 مليار دولار سنويا. إن التوجهات ذات الطابع الصناعي "الصناعة المصنعة"، المنتهجة منذ السبعينيات من جهة، والإصلاحات الزراعية (التسيير الذاتي والثورة الزراعية)المطبقة غداة الاستقلال (جويلية 1962) من جهة أخرى تفسر من وجهة نظر أدبيات الاقتصاد المهيمن هذه التبعية الغذائية في الجزائر، بالإضافة إلى عدم استغلال الثروات الفلاحية، والإمكانات التقنية الضعيفة، وعلى العموم فهي تكشف عن هذه الأزمة العميقة في قطاع الفلاحة.

الجدول رقم (27): الصادرات الفلاحية للفترة 2000-2005الوحدة :مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات بالمليون دولار	43	50	55	49	59	67

المصدر: بالاعتماد على المعطيات المتاحة على موقع وزارة المالية

بالنسبة للصادرات الفلاحية للفترة من 2000 الى غاية 2005 عرفت مرحلة زيادة بسيطة حيث انها ارتفعت من 43مليون دولار وصولا الى 67 مليون دولار

الجدول رقم(28): الصادرات الفلاحية للفترة 2006-2011الوحدة :مليون دولار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات بالمليون دولار	74	89	120	113	316	355

المصدر: بالاعتماد على المعطيات المتاحة على موقع وزارة المالية

استمرار زيادة الصادرات الفلاحية حيث انه في سنة 2006 كان74 مليون دولار امريكي وصولا الى 355 مليون دولار امريكي سنة 2011

الجدول رقم (29): الصادرات الفلاحية للفترة 2012-2016الوحدة :مليون دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات بالمليون دولار	316	315	404	324	234

المصدر: بالاعتماد على المعطيات المتاحة على موقع وزارة المالية

نلاحظ تذبذب في قيمة الصادرات بين الزيادة و النقصان يمكن القول أن 2014 حققت ارتفاع حيث كانت القيمة في 2012 ب316 مليون دولار وصولا الى 404مليون دولار في سنة 2014ثم عادة للانخفاض سنة 2015 -2016 لتصل 234 مليون دولار وقد يكون هذا بسبب أن الدولة لا تتوجه نحو التوجه الزراعي بالدرجة الأولى.

الجدول رقم (30): الصادرات الفلاحية للفترة 2017-2020الوحدة :مليون دولار

السنوات	2017	2018	2019	2020
الصادرات بالمليون دولار	327	373	408	425

المصدر: بالاعتماد على المعطيات المتاحة على موقع وزارة المالية

نلاحظ من المعطيات أن السنوات 2017-2020 ازدادت صادرات القطاع الفلاحي من 327 مليون دولار امريكي لتصل سنة 2020 الى 425 مليون دولار امريكي لسبب دعم الدولة و ذلك بتقديم تسهيلات للدعم الفلاحي و جعله من الاولويات لتنويع الصادرات . هناك ارتفاع في مؤشر التنوع راجع الى تنوع في التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة راجع الى الزيادة في صادرات المنتجات الفلاحية

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نلاحظ أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعرف نموا ايجابيا في تعداده خلال الفترة المدروسة بنسب مقبولة، مما يعكس ديناميكية القطاع وكذا الجهد المبذول من اجل ترقيته.

فسعيا منها للنهوض بهذا القطاع الهام فقد اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير من أجل تجاوز المشاكل العديدة التي تواجهه، ولعل أحد أهم هذه المشاكل والعقبات التي تقف أمام تطور هذا القطاع هو مشكل التمويل.

وعليه فمشكلة التمويل تشكل عقبة أساسية أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ولمواجهة هذه المشكلة سخرت الدولة مجموعة من الهيئات للدعم والتمويل، الهدف منها المساعدة على إنشاء مؤسسات جديدة أو مرافقة ودعم تلك المؤسسات القائمة

خاتمة

بناءً على هذه الدراسة، توصلنا إلى أهم الخصائص والمميزات التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة. فعلى سبيل المثال، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بالفعالية والكفاءة، وتتمتع بالقدرة على الابتكار والتكيّف مع التغيرات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، تلعب هذه المؤسسات دورًا مهمًا في اقتصادات الدول، بما في ذلك الجزائر، حيث ساهمت بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الآونة الأخيرة. وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة مهمة في توفير فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة، بالإضافة إلى دورها في تعزيز الصادرات.

وعلى غرار دور هذه المؤسسات في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة، فإن لها أيضًا دور فعال في تعزيز وتنويع هيكل الصادرات. إذ يسعى الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط إلى تنويع هيكل صادراتها والخروج من دائرة الاعتماد على منتج واحد. وبالنظر إلى الثروات الطبيعية والموارد البشرية في الجزائر، يمكن أن تصبح البلاد قوة اقتصادية هامة في العالم وتتصدر اقتصادات الدول المتقدمة. ومع ذلك، لا تزال الجزائر تعاني من اختلالات هيكلية تؤثر بشدة على الاستقرار الاقتصادي، وأحد هذه الاختلالات هو التبعية النفطية.

لذا، يوجد حاجة ملحة إلى التفكير في مرحلة ما بعد النفط والتركيز على تعزيز وتنويع الصادرات كجزء أساسي وحاسم لمستقبل الجزائر الاقتصادي. يجب أن تتبنى البلاد استراتيجية ترقية الصادرات، والتي تتضمن سياسات وإجراءات تعزز كمية وتنافسية المنتجات المصدرة في السوق العالمية. ويجب توفير البيئة الملائمة لتشجيع المؤسسات المحلية، وبشكل خاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الدخول في عمليات التصدير والانتشار في الأسواق العالمية. وتظهر الإحصائيات الواردة في الدراسة تطور الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة، مما يعكس النجاح الذي حققته هذه المؤسسات في الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية وزيادة قيمة الصادرات على مر السنوات

أولا: اختبار الفرضيات:فبعد معالجة وتحليلمختلف جوانب الدراسة توصلنا الى نتائج خاصة باختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات على المستوى الدولي تم اثبات صحة الفرضية من خلال المحور الأول حيث نستنتج انالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تنويع هيكل الصادرات في العديد من الدول المتطورة والنامية بشكل كبير

الفرضية الثانية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ولو بشكل متواضع ومحدود حيث تم اثبات صحة الفرصية من خلال المحور الثاني من دراسة حالة الجزائر حيث نستنتج ان هناك تطور في الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 وهذا مايثبت انالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تنويع هيكل الصادرات في الجزائر من جانب التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي الى انه محدوددورها في تحسين المؤشرات الاقتصادية في الجزائر على غرار القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام

اولا: نتائج الدراسة:

بناءً على القراءات والمعطيات السابقة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدلات نمو مرتفعة نسبيًا. وبفضل هذا التطور الملحوظ، تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة بشكل أكبر على تعزيز الاقتصاد الوطني والتخلص من الاعتماد الشديد على النفط.

- يتحكم القطاع الصغير جدًا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن المعروف أن لدى هذا النوع من المؤسسات قدرات محدودة. وهذا يؤثر سلبًا على قدرتها على المساهمة بفعالية في تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الطاقة الحفرية. فواحدة فقط من كل عشر مؤسسات صغيرة ومتوسطة هي غير فردية أو عائلية، مما يشير إلى أن القطاع يتألف في الغالب من مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل بشكل فردي أو عائلي.

- تتركز معظم أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، ويسود في هذا القطاع الطابع التجاري غير المنتج. وبالتالي، فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الإنتاج وتعزيز التنمية الاقتصادية تظل محدودة.

- تسيطر الطاقة الحفرية تقريبًا بشكل كامل على صادرات الجزائر، على الرغم من جهود التنمية المختلفة التي تهدف إلى تعزيز التصدير من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، فإن مساهمتها لم تكن كما هو متوقع في تنويع المنتجات المصدرة. ولا يزال إنتاجها يترك

ثانيا: التوصيات:بناء على ما تقدم من نتائج يمكن صياغة التوصيات التالية

- يجب على السلطات العمومية أن تبذل جهودًا إضافية لتعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توجيه برنامج الدعم والتحفيز لإنشاء المزيد من المؤسسات التي توظف أكثر من 10 عمال، وهذا سيتيح فرص عمل أكبر. يجب أيضًا تكثيف الجهود لتذليل العقبات التي تعوق دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القطاعات التي تحمل قيمة مضافة عالية، مما يساعدها على زيادة قيمة صادراتها.
- يجب أيضًا العمل على تقليل فعالية العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل الديون الناجمة عن التمويل السابق ومشكلات المرافقة. ينبغي تعزيز آليات الدعم لهذه المؤسسات للمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني، ويجب تكثيف جهود الهيئات المساندة ووكالات القروض في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مراحل نشأتها وتطويرها وتعزيز قدرتها التنافسية وتعزيز الابتكار فيها.
- يجب دعم التصدير من خلال إنشاء وتوفير مؤسسات متخصصة في تسويق وتصدير منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل اللازم لها، خاصة في المراحل الأولى، لتكتسب القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتجنب الإفلاس أو الإغلاق.

- يجب إعادة النظر في إمكانية ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراكز البحث والتطوير لتعزيز الابتكار التكنولوجي، بعيدًا عن الأنشطة ذات الربحية المنخفضة. يجب أيضًا تعزيز دور حاضنات الأعمال في توفير بيئة ملائمة للابتكار والتطوير التكنولوجي.
- ينبغي توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تجارة المقايضة عبر الحدود، خاصةً نظرًا لأن الصناعات التقليدية والحرفية تشكل نشاطًا رئيسيًا لهذه المؤسسات وتعتبر التجارة الدولية في هذه الصناعات نشطة ومزدهرة.

.

قائمة المراجع

I. قائمة المراجع

1. ابتسام بوشريط. (2010). الية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل لمؤسسات الجزائرية ، رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

2. احمد غراب. (2016). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية –حالة الجزائر–(مذكرة الماجستير) . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر 3.

3. اسماعيل صاري، و عبد القادر هواري. (اكتوبر, 2020). تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر في ظل توالي الصدمات الخارجية و اهمية تنويع التنمية الاقتصادية. *مجلة دراسات و ابحاث* .

4. ايت عيسي عيسي. (بلا تاريخ). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السادسة* ، صفحة 273.

5. بللعما اسماء بن عبد الفتاح دحمان. (2018). استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية* .

6. بواشن عماد الدين ياسر عبد الرحمان. (جوان, 2018). قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات. *مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، 3*.

7. بوقاعة زينب بوروبة لرقط فريدة. *دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاديات النامية و معوقات تنميتها " تمؤيل الشروعات الصغيرة و المتوسطة.*

8. حمزة العوادي جمال خنشور. (2014). نحو ارساء استراتجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائر . *مجلة الواحات للبحوث و الدراسات* .

9. خياري ميرة. (2013). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي (مذكرة ماستر) . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

10. ديندان صلاح الدين. (2016). واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تلمسان : جامعة ابو بكر بالقايد.

11. رقية حساني رابح خوني. (2003). افاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . *دورة تدريبية دولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية* (صفحة 02). سطيف : جامعة فرحات عباس .

12.رقية حساني رابح خوني. (2008). *المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها* . القاهرة : اتراك للطباعة و النشر و التوزيع .

13.رواينية كمال، باهي موسى. (ديسمبر, 2012). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة فى البلدان النفطية : حالة البلدان العربية المصدرة للنفط،. *المجلة الجزائرية للتنمية اللاقتصادية* .

14.سابق نسيمة. (2016). أثر االستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو االقتصادي. كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

15.سلطاني محمد رشدي. (2006). التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعه، أهميته وشروط تطبيقه): حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة(مذكرة ماجستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المسيلة : جامعة محمد بوضياف .

16.شكوري سيدي محمد. (2012). وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

17.شوقي جباري، و حمزة العوادي. (يناير, 2013). تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة استشرافية. *مجلة الاكادمية العربية في الدانمرك* .

18.ضيف احمد. (28 اكتوبر, 2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و الية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة . *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* .

19.عباس مكي حمزة عاطف الفي مرزوك. (2014). التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. *مجلة الغري للعلوم االقتصادية و الادارية* ، صفحة 57.

20.غبولي احمد. (2011). تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،(مذكرة ماجستر). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.

21.فريد النجار. (2008). *التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

22.لخلف عثمان. (2004). واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر .

23.لعرابة عبد الوهاب. (2019). مساهمة لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على ضوء التجربة التركية (مذكرة ماستر) . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، بسكرة : جامعة محمد خيضر .

24.محمد ابراهيم عبد اللاوي. (2017). *المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اطارها النظري و التطبيقي* . عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع .

25.محمد عبد العزيز عجيمة. (1988). *التنمية الاقتصادية مفهومها –نضرياتها و سياساتها*. الدار الجامعية.

26.محمد مسعودي. (2018). استراتجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي تجارب رائدة . *مجلة الاقتصاد و ادراة الاعمال* .

27.مشري محمد الناصر. (2011). دور المؤسسات ا المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المستدامة (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، سطيف : جامعة فرحات عباس .

28.مشري محمد الناصر. (2011). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سطيف : جامعة فرحات عباس.

29.مني أمين فارس عبد القادر. (15 6, 2022). تقييم أداء سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر – مؤشر هيرفيندال و هيرشمان–(مذكرة لنيل شهادة الماستر) .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تيارت: جامعة ابن خلدون .

30.مولاي امينة. (جوان, 2020). واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 1* ، صفحة 118/.

31.نسيمة سابق. (2016). أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، باتنة : جامعة الحاج لخضر 1.

32.نظام موسى سويدان، و شفيق إبراهيم حداد. (2003). *التسويق (مفاهيم معاصرة)*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

33.هاني حامد الضمور. (2004). *التسويق الدولي*. الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع.

34.ونوغي فتيحة. (2003). "أساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الاسلامي. *ملتقي دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية* (صفحة 718). سطيف: جامعة فرحات عباس.

35.ياسرعبد الرحمان. (2014). تقييم دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية جيجل (رسالة ماجستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جيجل: جامعة جيجل .